









كتاب خلاصة  
الكتاب



الحمد لله  
 ملكه العبد الفقير اليه  
 الدين ابو المجدد محمد بن داود  
 محمد بن داود بن داود  
 شهر رمضان المعظم سنة الحدي  
 وبتعينه وثمانية واربعة

ثم ذكر الفقير الى الله  
 حقي الجبار بالاسماء  
 الشريفة غفر له  
 ولوالديه



١٤٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله على انضائه ونسائه  
 المزيد من نعمه ونواله وصلى الله على محمد وآله اللهم كما زدتنا نعمًا فاعلمنا شكرًا  
 وبعد فمدن جل في معرفة الحديث مما لا بد له للطالب لاسيما من تصدى  
 للحديث لخصته من كتاب الامام مفتي الشام شيخ الاسلام ابن الصلاح ومختصر  
 الامام محبي الدين النووي والقاضي بدر الدين بن عرفة بن جعفر رضي الله عنهم  
 فهديتهم هديًا ونقحتهم تنقيحًا ورصبتهم رصيفًا اتيقافًا فوضعت كل شيء في  
 مصبوة مرقرة واضفت الى ذلك زيادات مهمة من جامع الاصول وغيره وسأل الله  
 تعالى ان ينفع الطالبين به ويهديهم سبيل الرشاد ويجعل خالصا لوجه  
 الكريم وسميته الخلاصة في معرفة الحديث ورتبته على مقدمة مقاصد  
 وخاتمة المقدمة العلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشرف العلوم  
 وافضلها لانه ثابته في ادلة علوم الاسلام ومادة علم الاصول والاحكام  
 لا يرغب في نشره الا كل صاديق في حق ولا يزهده في نصره الا كل  
 منافق في شئ ليس شئ اثقل على اهل الاتحاد ولا افضل اليهم من سماع  
 الحديث وروايته واسناده ولهذا العلم اصول واحكام واصطلاحات  
 واوضاع يحتاج طالبه الى معرفتها ومدار هذه الامور على المتن والاسناد  
 والسند وغيرها المتن هو ما اكتنف الصلب من الحيوان وبه شبه المتن من  
 الارض ومن الشئ قوي منه ومنه جبل متين فمن كل شئ ما يتقوم به ذلك  
 الشئ ويتقوى به كما ان الانسان يتقوم بالظهر ويتقوى به متن الحديث  
 الفاظه التي يتقوم بها المعاني فختلف في متن الحديث هو قول الصحابي  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وهو مقول الرسول صلى الله  
 عليه وسلم فحسب الاول اظهر لما تقر من ان السند ما قول او فعل او تقرير

م كتاب

قال ابو نصر  
بن سلام

والسلف اطلقوا الحديث على اقوال الصحابة والتابعين لهم باحسان واثارهم  
 وقتا واهم والسند اخبار عن طريق المتن من قولهم فلان سنادي معتمد  
 فسمي سندا لا اعتمادا في الحفاظ في صحته وضعفه عليه والاسناد وهو  
 رفع الحديث الى قائله فقيل لعبد الله بن المبارك الاسناد من الدين  
 ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء فعلى هذا السند والاسناد يتقاربان  
 في معنى الاعتماد والحديث ضد القديم لانه يحدث شيئا فشيئا ويستعمل في  
 قليل الكلام وكثير والكلام يعني به تارة القول الدال على المعنى واخرى  
 المعنى القائم بالنفس وهو قسمان خبر وانشاء والخبر هو كلام يفيد بنفسه  
 نسبة شئ الى شئ في الخارج والكلام يشمل المفيد وغيره فقول يفيد  
 بنفسه يخرج غير مثل قائم في زيد قائم وقولك الغلام الذي لزيد في  
 قولك الغلام الذي لزيد فعل كذا وكذا وقوله في الخارج يخرج الاشياء  
 قال بعض الادباء الانشاء كلام لفظه سبب للنسب غير مسبوق بنسبه  
 اخرى فخرج الخبر لان لفظه وان كان سببا للنسب بها يحصل الكلام  
 لكنها مسبوق بنسبه اخرى هي حكاية عنها فان تطابقا فاجز صاديق  
 والافتكا ذب الانشاء ليس له نسبة اخرى فان المتكلم هو الذي حدث  
 سببه بها محصل الكلام ولذلك لا يحتمل المطابقة ولا عدمها لان  
 المطابقة نسبة وكل نسبة لا بد من منسبين سابقين عليها فروغ  
 الاول الخبر اما صدق او كذب لا ثالث لهما على الخبر ورجح الصدق  
 والكذب الى المطابقة الواقع واعتقاد المحرر واليهما جميعا كما ينبغي لك  
 حديث البيان في شرح التبيين الثاني الخبر قد يعلم صدقه قطعا بخبر الله  
 تعالى وخبر رسوله وقد يعلم كذبه كخبر المخالف لخبر الله وقد يظن صدقه بخبر





وقد نظر كذب خبر القاسق وقد يشك فيه كخبر المجهول الثالث الخبر ينقسم  
 الى سوار واحد والموار هو حروب لغت روايته في الكثرة مسلعا احالة  
 العادة نواظم على الكذب كالمحرم عز وجون مكة وعزوة بدر وله شيطان  
**الاول** ان يكون علم ضروريا مسندا الى محسوس او لواخوه ناعن حدوث  
 العالم او عن صدق الانبياء او عن ظن لم يحصل لنا العلم وذلك ان  
**الثاني** ان يستوى طرفاه والوسط في عدم نواظم على الكذب ككثرتهم  
 ويدوم هذا الحد فيكون اوله كآخره ووسطه كطرفه نحو القرآن والصلوات  
 الخمس واعداد الركعات ومقادير الزكوات وما اشبه ذلك لاجل ذلك  
 لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود مع كثرتهم في فعلهم ان موسى كذب كل ناسخ  
 لشريعته ولا بصدق الشيعة سفل النص على امامه على رضي الله عنه  
 والتكرير على ما ثابى بكر رضي الله عنه لان هذا وصغير الاحاد او لا فاشته  
 ثم كثر الناقلون في عصره وبعده في الاعصار قال ابن الصلاح من سئل  
 عن ابرار مثال لذلك فيما يروى من الحديث اعياء طلبه وحديث انما  
 الاعمال بالنيات ليس من ذلك وان نقله عدد التواتر وزايد لان  
 ذلك طراء عليه في وسط اسناده ولم يوجد في اوائله نعم حديث من  
 كذب على معتمد افليتوا مقعد من النار يراه مثالا لذلك فانه نقله  
 من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجم وذكر ابو بكر البراز الحافظ الجليل  
 في مسنده انه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من اربعين  
 من الصحابة وذكر بعض الحفاظ انه رواه اثنا وستون صحابيا وفيهم العشرة المبشرة  
 ابن الصلاح لم يزل عدد روايته في ازدياد وهلم جرا على التواتر  
 والاشتهار قال ابن الاثير في جامع لاصول العدد على قسمين كامل

مسند  
التواتر

وهو اقل

وهو اقل عدد نورث العلم وزايد حصل العلم ببعضه ونفع الزيادة فضلا  
 والكامل ليس معلوما لنا لكنا بحصول العلم الضروري نستدل على كمال العدد  
 لا انا بكمال العدد نستدل على حصول العلم واقل عدد يحصل به العلم الضروري  
 معلوم لله تعالى غير معلوم لنا لا نالا ندرى متى حصل لنا العلم بوجوده  
 عند تواتر الخبر وان كان بعد خبر المائة او المائتين وبغير علينا بخبر ذلك  
 وان تكلفنا فسيبيله ان نراقب انفسنا اذا قل رجل في السوق مثلا  
 وشاهد جماعة فاجرونا عن ذلك متواليه فان قوت الاول تحرك  
 الظن وقوت الثاني الثالث يؤكده ولا يزال تزايدتوكلا الى ان  
 يصير ضروريا والا حاد كل خبر لم ينته الى التواتر ثم هو قسمان مستفيض  
 وغيره ذكر ابن الجوزي في تنقيح ان حصر الاحاديث بعد ما كان غير اجماع  
 بالغوا في تتبعها وحصرها في اعداد قال الامام احمد بن حنبل صح من  
 الاحاديث سبعة الاف وكسر قرى عليه مسنده فقال هذا كما جمعت  
 وانفسه من اكثر من سبعة الاف خمسين الفا فما اختلف المسلمون من الحديث  
 فارجعوا اليه وما لم تجدوا فيه فليس بحج فان قيل كل ما يحوى مسنده  
 اربعون الف حديث منها عشرة الاف مكررة فكيف يقول صح سبعة اية  
 الف وكسر مع هذا فاجيب بان المراد بهذا العدد الطرق لا المتن  
**المقاصد** اعلم ان متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار الا نادرا بل  
 يكتسب صفة من القوة والضعف وعش من حسن او صاف الرواة من العدل  
 والضبط والحفظ وخلافها ويرى ذلك وحسب سناد من الاتصال  
 والاتقطاع والارسال والاضطراب ونحوها فالحديث على هذا ينقسم  
 الى صحيح وحسن وضعيف هذا اذا نظر الى المتن واما اذا بحث عن

مسند  
الاحاد

مسند  
مسند احمد  
ابن حنبل اربعون  
الف حديث



اوصاف الرواة بعضها فصل هو بقة عدل ضابط وعمر بعد منهم او مجهول  
 او كذب اسمه فلان ولد في سنة كذا ومات في سنة كذا ونحو ذلك واذا  
 نظر الى حال الطالب كان البحث عن كيفية استفادته افادة الشيخ اياها  
 وكيف اخذ من القراءة والسماع والاجابة وغير ذلك وهذا التقرير  
 يستدعي ان يربط الكلام على رتبة ابواب الأول في اقسام الحديث  
 وأنواعه والثاني في اوصاف الرواة والثالث في تحمل الحديث  
 وطرق نقله والرابع في أسماء الرجال وأسابيهم **الباب الأول**  
 في اقسام الحديث وفيه ثلاثة فصول **الفصل الأول** في الصحيح  
 هو ما اتصل بسنده من العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذه وعده  
 وفي هذه الاوصاف احتراز عن الحسن والضعيف فقوله ما اتصل  
 بسنده احتراز عن المنقطع وهو الذي لم يتصل اسناده على أي وجه  
 كان وقوله بنقل العدل احتراز عن هو مستور العدل وفيه نوع جرح  
 ولعني بالضابط من يكون حافظا متيقظا غير مغفل ولا ساه ولا شك  
 في حاله التحمل والاداء فان الناقل اذا كان فيه نوع قصور في درجة  
 الانتقال دخل حديثه في حد الحسن واذا ارتفعت درجة عن ذلك  
 ضعف حديثه وقوله وسلم عن شذوذه احتراز عن الشاذ وهو الذي  
 يرويه الثقة لكن خالف ما روى الناس وقوله وعده أي سلم عما في سبيله  
 خفية غامضة فادح فان قيل هذا القيد مستدرك لانه لا يخفى  
 على الضابط الحازم مثل تلك الفادحة يقال الصارم قد ينبوء للحازم  
 قد يسهو فما اجتمع فيه هذا القيد وحكم بصحة وما افتقد فيه قيد منها  
 خرج ان يكون صحيحا واذا قيل في حديث انه صحيح فمعناه ما ذكرنا

ولا يلزم ان يكون مقطوعا به في نفس الامر وكذا اذا قيل انه غير صحيح فمعناه  
 لم يصح اسناده على الوجه المعتبر لا انه كذب في نفس الامر وتفاوت بين  
 الصحيح بحسب الحسن والضعيف فهو شروطه وأول من صنف في الصحيح المحدث  
 الامام البخاري ثم مسلم وكما بهما اصح الكتب بعد كتاب الله العزيز واما  
 قول الشافعي رضي الله عنه ما علم شيئا بعد كتاب الله تعالى الاصح من  
 موطا ما لك قبيل وجود الكمايين ثم البخاري اصحهما صحيحا عند جمهور  
 وعند المعاصرة بالعكس وفي الجامع قال البخاري خرجت كتاب  
 الصحيح من زهاء ستمائة الف حديث وما وضعت فيه حديثا الا صليت  
 ركعتين واعلى اقسام الصحيح ما اتفقا عليه ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد  
 به مسلم ثم ما هو على شرطهما وان لم يخرجاه ثم على شرط البخاري ثم على شرط  
 مسلم ثم ما صححه غيرهما من الائمة فلهذا سبعة اقسام قال ابن الصلاح  
 واما ما حذف سند او بعضه فيهما وهو كثير في تراجم البخاري قليل جدا  
 في صحيح مسلم لقوله في التيمم روى الليث بن سعد فما كان منه بصيغة الجزم  
 مثل قال فلان وفعل وامر وروى ذكر معروف فهو حكم بصحة وما ليس  
 بصيغة الجزم مثل مثل روى عن فلان وذكر وكفى وقيل مجهول فلا يلبس  
 حكما بصحة ولكن ابراهه في كتاب الصحيح مشعر بصحة اصله قال الحاكم  
 ابو عبد الله في المدخل الصحيح من الحديث عشرة اقسام خمسة متفق  
 عليها وخمسة مختلف فيها فالاول من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم  
 وهو الدرجة الاولى وهو ان لا يذكر الا ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقيان فاكثر ثوري ويرويه عنه بايع مشهور  
 وله راويان ثقيان فاكثر ثوري كذلك في كل درجة قال الشيخ محيي الدين

اول من صنف في الصحيح

اعلمت

اقسام الصحيح سبعة

الصحيح من الحديث  
عشرة اقسام

ايضا



ليس في ذلك من شرط البخاري مسلم لاختراجهما حديث المسيد في وفاة ابي طالب  
ولم يرو عنه غير ابنه واخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب اني لاعطي  
الرجل والدي ادع احب الي لم يرو عنه غير الحسن وحديث قيس بن  
ابي حازم عن مرداس بن الاسلام بذهب الصالحون الحديث لم يرو عنه  
غير قيس ونظايرها في الصحيحين كبره منها حديث ثانيا الأعمال  
**الفصل الثاني** في الحسن ذكر عن الترمذي انه يريد بالحسن ان لا  
يكون في اسناده منتهى ولا يكون شاذ او يروي من غير وجه صحيح وقاب  
الخطابي هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله قال وعليه مدار اكثر الحديث  
فالمنقطع ونحو مما لم يعرف مخرجه وكذلك المدلس اذ لم يسمع وقاب بعض  
المناخرين هو الذي فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل به وقاب  
ابن الصلاح هو قسمان واطال في تعريفهما بما جاصله ان احدهما ما لم يخل  
رجال اسناده عن مستور غير مغفل في روايته وقد روى مثله او نحوه  
من وجه آخر والثاني ما اشتهر راويه بالصدق والامانة وقصر عن  
درجته رجال الصحيح حفظا واتقاناً بحيث لا يعد ما انفرد به منكر اقل  
ولا بد في القسمين من سلامتهما عن الشذوذ والتقليل ثم قال  
القاضي بدر الدين ابن جماعة في كل هذه التعريفات نظرا لما الاول  
والثاني قلنا الصحيح كله الا كره كذلك فيدخل الصحيح في حد الحسن  
ويرد على الاول الفرد من الحسن فانه لم يرو من وجه آخر ويرد على الثاني  
ضعيف عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف واما الثالث  
فيتوقف على معرفة الضعيف القريب المحتمل وهو امر مجهول وايضا فيه دور  
لانه عرف صلاحيته للعمل وذلك يتوقف على معرفة كونه حسنا واما

الاول من القسمين فيرد عليه الضعيف والمنقطع والمرسل الذي  
في رجاله مستور وروى مثله او نحوه من وجه آخر ويرد على الثاني  
وهو اقربها المرسل الذي اشتهر راويه بما ذكر فانه كذلك وليس  
يحسن في الاصطلاح وقاب لوفيل الحسن هو كل حديث  
خال عن العلل في سنده المتصل مستور له به شاهدا ومشهودا  
عن درجتيه الا يقان لكان اجمع لما حذوه واربع مما حاولوا واحصوا منه  
واعلم ان هذا المقام مقام صعب مرتقا وعقبة كود من استغلي  
ذروتها ثم انحدر منها وقف على اكثر اصطلاحات هذا الفرق عشر  
على جل انواعها بآذن الله تعالى ولا يمكن الوقوف على الحق الا بتجريب  
كلام يفصل بين الصحيح والسقيم والمعوج والمستقيم فنحن نشرح  
الحدود على طريق يندفع عنها النظر اما قول الترمذي ان لا يكون  
في اسناده منتهى فيحتمل معنيين ان لا يتوهم الغفلة والكذب والفسق  
في المسند فلا يتهم به او يتوهم فيه ذلك ولا يتهم به وهذا هو معنى  
مستورا لعدالة وهو المعنى به في التعريف وقد قصد بهذا القيد  
الاختراز عن الصحيح لان شرط الصحيح ان يكون مشهورا لعدالة واما  
قول الخطابي فالمراد به ان رجاله مشهورون عند رايه كونه  
الصناعة بالصدق وبنقل الحديث ومعرفة انواعه وحيث كان  
مطلقا من قيد العدالة والضبط دل على ان خطاطهم عن درجته رجال  
الصحيح وهذا هو الجواب ايضا عن قوله واشتهر رجاله بالضعف  
لان اطلاق الشهرة في عرفهم دل على خلاف ما فهم من الضعف  
واما قوله فيرد على الاول ايضا الفرد من الحسن فانه لم يرو من وجه



آخر فجاوب ان نقول ان قولنا يروى من غير وجه محتمل وجوها ان يروى  
للحديث بعينه باسناد آخر او بهذا الاسناد بلفظ آخر ولا يبعد  
تسمية لقسم الاخير بالمفرد الحسن فهو بالنظر الى افراد الاسناد فرد  
وبالنظر الى تعيين اللفظ حسن وهذا الاعتبار يغلب على الظن احتمال  
طريق آخر سقوى به بخلاف المفرد المطلق وجه آخر هو ان يكون الحديث  
مشهورا عن صحابي فيروى به عن صحابي آخر ويكون له في هذا الطريق رواه  
افراد في جميع المراتب فظهر من هذا ان العرض من البعيد بقوله يروى  
من غير وجه واحد اعتضاد الحديث المروى بما ينجبر به ضعفه وازالة  
ما به من الوهم السابق والارسال بالانقطاع وغيرها فلا يوثق بالرواية  
من غير وجه واحد على وجه رفع بذلك الضعف والا كان عبثا وفي  
كلام ابن الصلاح اشعار بذلك على ان هذا المعرض يقتضيه هذا  
التأويل كما سنقرره وهذا هو الجواب ايضا عن اعتراضه على اول  
القسمين لابن الصلاح وهو قوله فيرد عليه الضعيف والمنقطع  
والمرسل واما قول بعض المتأخرين هو الذي فيه ضعف قريب محتمل  
فبقي على ان معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف لان  
الحسن وسط بينهما وقوله قريب اي قريب مخرجي الصحيح محتمل  
لانه لو كان رجالة مستورين كما حققناه في تفسير قول الترمذي ان  
يكون في اسناده متهمة وفيهم من هذا التوراة اذا تحقق الخارج  
في المعتضد والمعتضد لم يزل الضعف كما في حديث طلب العلم  
ونصته قال البيهقي هذا حديث متهمة مشهور واسناد ضعيف  
وقد روى من وجه كليهما ضعيفا والضعيف هو الذي بعد عن الصحيح

ان يروى من غير وجه  
ما ساد الخبر

ان يروى من غير وجه  
ما ساد الخبر

مخرج

مخرجه واجتمعت الصدق والكذب ولا يجهل الصدق أصلا كما لم ينع  
وانما عدل في الحسن من الوسط الى الذي يحتمل الصدق والكذب اللذان الصدق  
لان هذا الراوى لما انحط درجته من درجة رجال الصحيح وارتفع عن  
حال من يعتد بفرد به من الحديث منكر وكان مسلما لا سيما مشهورا  
باهل الحديث وحب حسن الظن به وترجيح احد الجانبين على الآخر  
وجعل قوله صدقا والى هذا المعنى اشار الخطابي بقوله واشتهر  
رجالنا اي بالصدق كذا فسر ابن الصلاح واما قوله ويصلح العمل به  
فكان خارجا عن الحدس اما يلزم من الحدس اي اذا كان معنى الحسن  
ذلك صلح العمل به وعلى هذا يندفع الدور واما قوله ويرد على الثاني  
اي على القسم الثاني لابن الصلاح فجاوب ان قوله بحيث لا يبعد ما انفرد  
به منكر احتراز مما ذكره اي القاضى لانه لا يخلو من ان الذي رواه هذا  
الراوى مما عرف منته ومغناه من غير رواية من غير جملها لم يعرف  
لامر الوجه الذي رواه ولا من وجه آخر فالاول اخرج المرسل والمنقطع  
من الحدس والى هو الذي احتزر منه بقوله لا يبعد ما انفرد به منكر  
اذا عرفت هذا فلذا ذكر الان تفسير حدس على ما سنخ في خاطرننا والله  
اعلم بمراده فقوله خال عن العلل احتراز من دخول الاسباب الخفية  
الغامضة القادحة في الحديث وقوله في سنده المتصل احتراز  
عن المرسل والمنقطع ونحوهما وقوله مستور مبتدأ وله به شاهد  
او مشهور وصفته وقوله في سنده المتصل خبره والضمير المحرور في  
له للمستور وفيه الحديث واوليه للتويع لا للترديد والمعنى للراوى  
المستور العادل بهذا الحديث شاهد اي حديث آخر مروي باللفظ غير

الصدق



هذا الاسناد يشهد له بالقوة او لا روى الحديث طريقا خفية معني  
 هذا الحديث يشهد هذا الحديث انه منه ومعناه فيكون هذا الحديث  
 شاهداً وذلك مشهوراً بهذا المعنى ويكون المشهود موافقاً ومقوياً آياه  
 بسند غير سند من قبل المشهود شاهداً وسبباً في تمام تحقيقه في نوع  
 الاعتبار واحترز هذا الفصل عن الضعيف الذي لم يعتد به  
 ذلك الحديث واخر معناه وقوله فاصغر درجة الاتقان صفته اخرى  
 للراوى المستور العدل فعلم من الاول ان عدله هو لادون رجال  
 الصحيح ومن الثاني ان اتقانهم فاصغر اعياهم وهذا ان العدل انما فصل  
 واحد يخرج الصحيح عن الحسن وكذا يخرج على الأفراد وكل واحد منهما  
 على الأفراد يصلح لخراج الضعيف منه فظهر من هذا ان حده اجمع الحدود  
 كبره على قوله في سنده المتصل مرسل الثقة الذي اغضد بسند  
 فان نسبت الى العمل حدين بالمسند لا يفيد بما اختاره واختار المحققون  
 كما سنبين في المرسل والفرق بين حدى الصحيح والحسن ان شرائط الصحيح  
 معتبره في حد الحسن لكن العدل في الصحيح يلغى ان يكون طاهره  
 والاتقان كاملاً وليس ذلك شرط في الحسن ومن ثم احتاج الى قيام  
 شاهداً مشهوراً ليخبر به فلو قيل هو مسند من قرب من درجة الثقة  
 او مرسل ثقة وروى كلاماً من غير وجه وسلم عن شذوذ وعلة لكان  
 اجمع وابعد من التعقيد ونفى بالمسند ما اتصل اسناده الى مشاهير  
 وبالثقة من جمع بين العدل والضبط والتكبير في ثقة الشيوع كما  
 سياتى بيانه **فما زال** الحسن حجة كالصحيح وان كان دونه  
 ولذلك درجة بعض اهل الحديث ولم يفرد عنه وهو ظاهر كلام الحكم

عدله

الفرق بين حدى  
 الصحيح والحسن  
 ان شرائط الصحيح  
 معتبره في حد الحسن  
 لكن العدل في الصحيح

في تصرفاته الثاني قوله حسن الاسناد او صحيح الاسناد دون قوله  
 حديث حسن او صحيح اذ قد صح اسناده او حسن دون مثله لشذوذ او  
 علة فان قال له حافظ معتدوم يقدح فيه فالظاهر منه حكمه بضعف المتن  
 او حسنه قال ابن الصلاح واما تشبيهه بالسند في المصباح السبيل  
 بالحسان فساها لانه فيها الصحيح والحسان والضعيف وقول  
 الترمذي وغيره حديث حسن صحيح او روى الصحيح باسنادين احدهما  
 يقتضى الصحة والاخر يقتضى الحسن والمراد اللغوي وهو ما يميل  
 اليه ولا نقس ونستحسنه وحديث المتأخر عن درجة لا يمان والحفظ  
 المشهور بالصدق والستر اذا روى من وجها آخر تزييه من الحسن  
 الى الصحيح لقوله من الجهتين فينجبر احدهما بالآخر ومعنى قوله تزييه  
 من الحسن الى الصحيح انه ملحق في القوة به لا انه عينه فلا يرد عليه ما قيل  
 فيه نظر لان حد الصحيح لا يشمله فكيف يسمى صحيحاً واما الضعيف  
 فلكذب او بهيول ولفسقه لا ينجبر بتعدد طرقه لما مر **الفصل الثالث**  
 في الضعيف وهو كل حديث لم يجمع فيه شروط الصحيح ولا شرط  
 الحسن المقدم ذكرها وسفاوت درجاته في الضعيف بحسب  
 بعد من شروط الصحيح كما سفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه  
 منها ويحوز عند الحديثين وغيرهم المشاهير في اسانيد الضعيف  
 سوى الموضوع وروايته من غير بيان ضعفه في المواضع القصص  
 وفضائل الاعمال لاني صفات الله تعالى واحكام الحلال والحرام  
 روى ابن الصلاح عن الحافظ بن منبه عن محمد بن سعد يقول كان  
 من مذهب النساى ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه وكذلك

في ثقتهم



ابوداود ياخذها خذ ويخرج الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره  
لان اقوى عنده من راي الرجال قال البرزوي ان الجبريقين  
باصله وانما دخلت الشبهة في نقله والراي محتمل باصليه في كل  
وصف على الخصوص فكان لا احتمال في الراي اصلا وفي الحديث  
عارضاً وروى الدارمي عن الشعبي قال ما حدثك هؤلاء عن النبي  
نخذه وما قالوا براهيم فالقه في الحسن قال شرح السنه  
قد سبقت قياسكم فاتبع ولا يتدع فانك لن تضل ما اخذت  
من الاثر وقال الشعبي انما الراي عمر له المساذ اذا اضطرت  
اليها اكلها رواها في شرح السنه وهما عده عبارات لمعان  
شئ منها ما لشرك فيه لاقتسام الثلثه اعني الصحيح والحسن والضعيف  
ومنها ما يختص بمن ضرب اليه **المسند** قال الخطيب  
هو ما اتصل بسند مزراوي الى منتهاه واكثر ما يستعمل فيما جاء  
عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وقال الحاكم هو ما اتصل  
سند مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم **المتصل** ويسمى ايضا  
الموصول وهو كل ما اتصل اسناده وكان كل واحد من رواة قد  
سمعه من فقه سواء كان مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم او  
موقوفاً على غيره **المرفوع** هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه  
وسلم خاصة من قول او فعل او تقرير سواء كان متصلاً او منقطعاً  
هذا هو المشهور فقد ظهر من هذا الفرق بين المسند والمتصل  
والمرفوع فان المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع والمرفوع قد يكون  
متصلاً وغير متصل واما المسند على قول الحاكم فينبغي ان يكون متصلاً

مرفوعاً

مرفوعاً **فرعاً الاول** اذا قيل عن الصحابي مرفوعاً ويريد ان يسميه  
او يبلغ به فهو كايه عن رفعه وحكمه حكم المرفوع صريحاً كحديث الاعرج  
عن ابي هريرة رواية يقاثلون فوما صغاراً لا عين كحديثه عن ابي هريرة  
يبلغ به الناس تبع لقريش **الثاني** قول الصحابي امرنا بذلك او نهينا  
عن كذا او امرنا بكذا او من السنه كذا مرفوع عند اهل الحديث  
واكثر اهل العلم لظهور ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الامر سواء  
قال الصحابي في ذلك في جوف النبي صلى الله عليه وسلم او بعده وكذا قول  
الصحابي كما لا نرى سائلاً ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا ونحو ذلك  
**المعنعن** هو الذي يقال في سنه فلان عن فلان قال بعض  
العلماء هو مرسل والصحیح الذي عليه جماهير العلماء والمحدثين والفقهاء  
والاصوليين انه متصل اذا امكن لقاؤه اياه مع براءتهما من التدايس  
وقداود عن البخاري مسلم صحيحهما وكذا في غيرهما من مشروطي الصحيح  
الذين لا يقولون بالمرسل قال ابن الصلاح وكثير في عصرنا وما قارب  
استعماله عن في الاجابة واذا قيل فلان عن فلان ونحوه  
فقد سماه بعض المعنيرين في الاصول مرسلًا وقال الحاكم لا يسمى  
مرسلًا بل منقطعاً وهذا اقرب المعلق وهو ما حذف من مبدأ اسناده  
واحد فاكروا قول الشافعي قال نافع او قال مالك قال ابن عمر او قال  
النبي صلى الله عليه وسلم وكان ما خوذ من تعليق الجدار او الطلاق لا شراهما  
في قطع الاتصال ولم يستعملوه في ما سقط وسط اسناده او آخره للتبسيط  
بالمنقطع والمرسل لان الحذف اما ان يكون في اول الاسناد وهو المعلق  
او في وسطه وهو المنقطع او في آخره وهو المرسل ولا يستعمل ايضا



في مثل يروي عن فلان ويذكر عنه وشبه ذلك على صيغة المجهول لأنها لا  
تستعمل في صيغة الجزم والخاري أكثر من التعليل في صحيح وليس خارج  
من قيل الصحيح وإن كان على صورة المنقطع فقد يفعل الخاري ذلك  
لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات الذين علق عنهم أو لكونه ذكره  
متصلاً في موضع آخر من كتاب وبسبب آخر لا يصحبه خلل الانقطاع  
**الأفراد** وهو قسمان أحدهما فرد عن جميع الرواة وقد تقدم  
ذكره في الصحيح والثاني مفرد بالنسبة إلى جهة كقولهم تفرد به أهل مكة  
أو أهل الشام أو تفرد به فلان عن فلان من أهل مكة أو أهل البصرة  
عن أهل الكوفة ولا يقتضي شيئاً من ذلك ضعفه إلا أن يراد بتفرد أهل  
مكة تفرد واحد منهم فيكون كالقسم الأول **المدح** وهو أقسام  
أحدها ما أدرج في الحديث من كلام بعض رواة فيرويه من بعده متصلاً  
يقولون من الحديث الثاني أن يكون عنده متنان أو سنادين مثلاً له  
رواية سعيد بن كريمة عن مالك عن الزهري عن النبي عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لا تبأغضوا ولا تخاسدوا ولا تباؤوا ولا  
تنافسوا الحديث ف قوله لا تنافسوا أدرج ابن كريمة من ترجع حديث  
آخر رواه مالك عن الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وقوله لا تجتسوا  
ولا تنافسوا ولا تخاسدوا أو عنه طرف من متن حديث بسند شيخ  
غير سند المن فيرويهما عنه بسند واحد فيلزم أدرج بعض الحديث  
في بعض من سند واحد والحال أن الحديث أسنادين الثالث  
أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في سنده أو متنفذين روايتهم  
على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف وتعتمد كل واحد من الثلاثة حرام

المشهور

**المشهور** هو ما شاع عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم بان  
نقله رواه كثيرون كحديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على عدو ذكوان وهو يخرج  
في الصحيح فإن له رواية عن أنس غير مجزولة عن مجاز غير التي  
ورواة عن النبي غير الانصاري ولا يعلم ذلك إلا أهل الصنعة وعندهم  
وعند غيرهم كحديث الأعمال بالنبات أو عند غيرهم خاصة قال  
الامام أحمد بن حنبل رحمه الله أربعة أحاديث تدور في الأسواق ليس  
لها أصل في الاعتبار من بشرية يخرج إذا بشرته بالجنة ومن أذى  
ذمياً فانا خصم يوم القيمة ونحر كم يوم صومكم وللسنايل حق أن جاء  
على فرس انتهى كلامه من الضعيف المشهور حديث طلب العلم فريضه  
على كل مسلم **قابلة** البردوى في القسم الأول المشهور  
ما كان من الأحاديث في الأصل ثم انتشر فصارت بغيره قوم لا يتصورون  
على الكذب وهم القرن الثاني والثالث بعد الصحابة ومن بعدهم فاولئك  
قوم ثقات لا يثبتون فصارت بغيرهم وتصدقهم بمنزلة المتواتر  
حجة من حجج الله تعالى حتى قال الجصاص أنه أحد قسمي المتواتر فيمتاز  
عن المتواتر بأنه يوجب علم طائفة والمتواتر علم يقين **الغريب والعزيب**  
قال الحافظ بن منده الغريب كحديث الزهري وأشباهه ممن جمع حديثه  
لعدالة وضبطه إذا انفرد عنهم بالحديث رجل شيعي غريباً فإن رواه عنه  
اشتاناً أو ثلثة يسمي عزباً وإن رواه جماعة يسمي مشهوراً ومن الأفراد ما ليس بغريب  
كالأفراد المضاف إلى البلدان وينقسم الغريب مطلقاً إلى الصحيح كالأفراد  
المخرج في الصحيح وإلى غير صحيح وهو الغالب على الغريب جاء عن أحمد بن



حبل انقباب غير مرة لا تكتسبوا هذه الأحاديث الغرائب فانها مأكبر  
 وعامة رواها الضعفاء وينقسم أيضا إلى غريب متنا وأساندا وهو ما يفر  
 برواية متنه واحد وإلى غريب لا يمتنا كالحديث الذي متنه معروف  
 عن جماعة من الصحابة إذا انفرد واحد برواية عن صحابي وهو غريب من هذا الوجه  
 ومن ذلك غريب الشيوخ في أسانيد المتن الصحيح وهذا هو الذي يقوله  
 الترمذي غريب من هذا الوجه ولا يوجد ما هو غريب متنا لا أساندا  
 إلا إذا اشهر الحديث المفرد فراه عمر تفرد به جماعة كثيرة فانه يصير  
 مشهورا وغريبا متنا لا أساندا بالنسبة إلى أحد طرفي الأسناد فان  
 أسناده متصرف للغريب في طرفه الأول منصف الشؤره في طرفه الآخر  
 كحديث الأعمال بالنبات وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها  
 التصانيف ثم اشتهرت **المصحف** هذا فن جليل انما ينهض بأعيان  
 الحقائق من الحفاظ والدارقطني مفهم وله فيه تصنيف مفيد يكون  
 محسوبا اما بالبصير والسمع والأول ما في الأسناد كحديث شعبه عن  
 العوام بن مراحم بالراء والجمع صحفه يحيى بن معين فقال مزاحم بالراء  
 والحكم وأما في المتن كحديث من صام رمضان وابتغى سنة من شوال  
 فصحت أبو بكر الصديق قال شيئا بالشيخ المعجم والثاني أيضا أما في  
 الأسناد كحديث يروي عن عاصم لاحول رواه بعضهم فقال أو اصل  
 الحديث قال الدارقطني هذا من تصحيح السمع لا من تصحيح البصر  
 لأنه لا شبهة في الحكاية وأما في المتن كحديث عابسة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الكمان قرأ الزجاجة بالراء فانما هو الدجاجة بالدال  
 أو معنى كما حكى الدارقطني عن موسى بن محمد بن المنذر الغزالي قال

نحن فقم

نحن فقم لنا شرف نحن من عنزة صلى النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يريد ما ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العنزة وهي حربة  
 ينصب بين يديه فيؤمهم أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى قبيلتهم في عنزة  
 وهذا تصحيح عجيب **الأسناد العالي** الأسناد خصيصه هذه الامة  
 وستة من السنن الباقية وطلب العلو فيه ستة أيضا ولذلك استجبت  
 الرحلة وعلو بعد من الخلل المنطوق في كل راو والعلو المطلوب في  
 الحديث خمسة **أحدها** القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بآثار  
 صحيح نظيف كآثار البخاري قال محمد بن اسلم الطوسي قرب الأسناد  
 قرب وقربه إلى الله تعالى **الثاني** القرب من أئمة الحديث  
 وإن كثرت العدد منه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم **الثالث**  
 العلو بالنسبة إلى راوي صحيح البخاري مسلم وأحمد وأبو داود والكتب  
 المعتمدة **الرابع** العلو بتقديم وفاة الراوي قال ابن الصلاح  
 مثله ما روي عن شيخ أخبرني به عن واحد عن أبيه عن الجاهل أعلى  
 من رواه لذلك عن شيخ أخبرني به عن واحد عن أبي بكر بن خلف عن  
 الحاكم وإن تساوى الأسنادان في العدد لتقديم وفاة أبيه عن  
 علي وفاة ابن خلف نحو تسع وعشرين سنة **الخامس** العلو بتقديم  
 السماع وكثير من هذا يدخل في الذي قبله من حيث قرب الزمان لا من حيث  
 احتمال حذف الواسطة لأن الاحتمال في الوفاة أقوى ومما يمتاز به  
 عندنا أن يسمع شخصان من شيخ وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً  
 وسماع الآخر من أربعين هذان وإن تساوى في العدد وعدم الواسطة  
 فالأول أعلى والله أعلم **المسلسل** هو ما يتابع فيه رجال الأسناد



عند رواية على صفا وحالها في الراوي وصفته قولاً كقول سمعت فلاناً  
يقول سمعت فلاناً يقول سمعت فلاناً إلى آخره ومن ذلك خبرنا فلاناً والله  
تعالى أخبرنا فلان والله إلى آخره ومنه حديث اللهم اعني على شكرك  
وذكرك وحسن عبادتك مسلسل بقولهم أني أجرك وفي رواية  
أبي داود وأحمد والنسائي أخذ يدرى فقال لا لا يجرك فيكون من النوعين  
الفعل والقول فيها ذكر كذكر مقدم على شكرك اعلم أن المذكور  
الثلاثة غايات والمطلوب هو البدايات المودية إليها فذكر  
الغايات تنبيه على أنها هي المطالب الأولية من البدايات وإن كانت  
نهايات وتلك وسایل إليها فقوله اعني على ذكرك المطلوب  
شرح الصدر وقذف التورقيد وتيسير الأمور وإطلاق اللسان وإلى هذا  
لمح قول الحكيم عليه السلام رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري  
قوله كي تسبحك كثيراً وذكرك كثيراً وقوله وشكرك  
المطلوب منه توالي النعم وترادف المنح المستحبة لتوالي الشكر  
وإنما طلب المعاونة عليه لأنه عسر جداً ولذلك قال تعالى  
وقليل من عبادي الشكور وقوله وحسن عبادتك المطلوب منه  
التجرد عما يشغله عن الله تعالى وعبادته ليتفرغ لمناجاة الله ومناغاة  
كما أشار إليه سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه بقوله الأحسان  
أن تعبد الله كأنك تراه ثم إذا نظرت إلى القرآن الثلاثة وترتيبها  
وجدتها منتظمة على البدايات والاحوال والمقامات فحق لذلك  
أن يقول المرشد عند مصالحة المراد أني لأجرك فقل رب اعني إلى آخره  
ومنه المسلسل الذي يقطع نسلسله في آخره كالمسلسل الأول

حديث سمعته أي يقول الصحابي أو حديث سمعته من رسول الله هذا  
ويقول التابعي أو حديث سمعته من الصحابي هذا وهما جرا ولا يسلم  
هذا القيد في الأواخر أو فعلاً كحديث الشيبك باليد وحديث  
العدي في اليد واشباههما وأما في الرواية كالمسلسل باتفاق أسماء  
الرواة وأسماء آباؤهم وأكابرهم وأنسابهم وأبلائهم قال الشيخ  
حجي الدين النووي وأنا أروي ثلاثة أحاديث مسلسلة بالمشقيين  
والمسلسل باتفاق الصفة كحديث الفقهاء فقيهه عن فقيهه المتباعدان  
بالجبار قال ومن القسمين حديث أبي ذر ياعبادي كلكم  
ضالّ الأمل من هديته الحديث مخرج في صحيح مسلم وقع في مسلسلة باليد  
ورويهاه بأسناد كلهم مشقيون وأنا دمشقي وهذا نادراً في هذه الأثران  
وأفضل ذلك ما كان فيه دلالة على اتصال السماع ومن فضيلة التسلسل  
استتم له على مزيد الضبط **زيادة الثقة** معقبات في لطيف قال  
ابن الصلاح ما انفرد به الثقة ثلاثة أقسام أحدها أن تقع مخالفاً لما فيها  
لما رواه سائر الثقات فهذا حكم الرّد كالشاذ وثانيها أن لا يكون فيه  
منافاة ولا مخالفاً أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي يورد برواية  
جملة ثقة ولم يتعرض فيه لما رواه الغير مخالفاً أصلاً فهذا مقبول  
وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وثالثها ما يقع بين هاتين  
المرتين مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك  
الحديث مثاله حديث وجعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها  
لنا طهوراً فهذا الزيادة يفردها أبو مالك سعد بن طارق لا يجمعها سائر  
الروايات لفظها وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً وهذا ما أشبهه



سبب القسم الأول من حيث ان ما رواه الجماعة اي تقنا والحجر الرمل  
والتراب ما رواه المتفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغاير في الصفة  
ونوع من المخالفة يختلف بالحكم ويشبه ايضا القسم الثاني من حيث  
انه لا منافاة بينهما قال الخطيب مذهب الجمهور من الفقهاء واهل  
الحديث ان الزيادة من بعد تقبولها اذا انفرد بها سواء كانت من  
شخص واحد بان رواه مرة ناقضا واخرى زائدا ام كانت من غير رواه  
ناقضا خلافا لمزدد ذلك مطلقا من اهل الحديث ولمزدها منه  
وقبلها من غيره واذا اسنده وارسلوه او وصله وقطعوه او رفعوه ففهم  
فهو كالزيادة قبل الارسال نوع قدح في حديثه الاصل فتزجج  
وتقدح من قبيل تقديم الجرح على التقدير وبجواب بان الجرح لما فيه  
من زيادة العلم والزيادة ههنا مع من وصل **الاختيار** هو النظر  
في حال الحديث هل تقدر به راويه ام لا وهل هو معروف ام لا وطريق  
الاعتبار في الاخبار ان يقال مثلا روى حماد بن سلمة عن ايوب عن  
ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فاذا نظر ان  
حماد رواه ولم ساع عليه فنظر هل روى ذلك ثقة غير ايوب عن ابن  
سيرين فان لم يوجد ذلك ثقة غير ابن سيرين رواه عن ابي هريرة  
والافصح اني غير ابي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاذن ذلك  
وجد يعلم ان الحديث اصلا يرجع اليه ويسمى هذه مسانعة غير تامة  
واذا نظر ان هذا الحديث بعينه رواه احد عن ايوب غير حماد قيل هذه  
متابعة تامة وقد نسي الاول ان هذا ايضا فان لم يرو ذلك الحديث  
اصلا من وجه من الوجوه المذكور لكان روى حديث آخر بمعناه فذلك

الشاهد من غير متابع فان لم يرو ايضا بمعناه حديث آخر فقد تحقق  
فيه انفرد المطلق جليذ مثال المتابع والشاهد حديث سفيان  
بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس في حديث الازهار  
لواخذوا اهابها فذبحوه فاشتقوا به وزواه ابن جريح عن عمرو ولم يذكر  
الدباغ فذكر البيهقي الحديث ابن عيينة متابعًا للمتابع اسامة بن  
زيد تابع عمر عن عطاء عن ابن عباس لا تزعم جلد لها فذبحتموها فاستمتعتم  
بهوا والشاهد حديث عبد الرحمن بن عوف عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم اما اهاب دبح فقد طهر ثوبا علم انه قد يدخل في  
باب المتابع والاستشهاد رواية من لا يحجج حديثه وحده بل يكون  
معدودا في الضعفاء وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء  
ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك  
ولهذا يقول الدارقطني غيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان لا  
يعتبر به **مختلف الحديث** وهو ان يوجد حديثان متضادان في  
المعنى في الظاهر مجتمع بينهما او يرجح احدهما وهو من معهم يضطر اليه  
جميع طوائف العلماء وانما يملك القيام به الايم من اهل الحديث والعقد  
والاصول القواصون على المعاني والبيان وقد صنف الامام الشافعي  
فيه كتابا المعروف ولم يقصد استيعابه بل ذكر جملة تنبيه العارف  
على طريق الجمع بين الاحاديث في غير ما ذكره ثم صنف فيه ابن قتيبة  
فاحسن في بعض من جمع الاوصاف المذكورة لم يشكك عليه شئ  
من ذلك قال ابن خزيمة لا اعرف حديثين صحيحين متضادين فمن  
كان عنده فليأتني لاولف بينهما والمختلف قسما ان احدهما يملك الجمع



بينهما في تعيين المصير لذلك وحك العمل كحديث لا يورد  
ممرض على مصحح ووجع الجمع انه صلى الله عليه وسلم في الاول ما كان  
يعتقد الجاهلي من ان ذلك تعدى بطبعه ولهذا قال فمن عدى الاول  
وفي الثاني اعلم بان الله جعل ذلك سبباً لذلك وحذر من الضد الذي  
يغلج جوده عند وجوده بفعل الله والثاني لا يمكن الجمع بينهما فان علمنا  
ان احدهما ناسخ قد مناه والاعملا بالراجح منهما كالترجيح بصفات  
الرواه وكثرهم في خمسين وجهاً من انواع الترجيح جمعها الحافظ الامام  
ابوبكر الحازمي في كتابه **الناسخ والمنسوخ** **الناسخ والمنسوخ** الناسخ  
كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق ومنسوخ كل حديث رفع حكمه  
الشرعي بدليل شرعي متاخر عنه وهذا فن صعب مهم كان الشافعي فيه  
يد طولاً وسابقة اولى وادخل بعض اهل الحديث فيه ما ليس منه خلفاء  
معناه وهذا النوع منه ما يعرف بنسخ النبي صلى الله عليه وسلم مثل  
كنت نهيتكم عن زيارتنا القبور فزوروها ومنه ما عرف بقول الصحابي  
مثل كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم برك الوضوء  
تماماً مستل النار ومنه ما عرف بالتاريخ كحديث افطر الحاجم والمحجوم  
وحديث اجنم وهو صايح بين الشافعي ان الاول كان سنه ثمان  
والثاني سنه عشرة ومنه ما عرف بالاجماع كحديث من شارب الخمر في  
الرابعة عرف بنسخه بالاجماع على خلافه والاجماع لا يفسخ وانما يدل  
على النسخ **غريب اللفظ وفقره** اما غريب فهو ما جاء في المتن  
من لفظ غامض بعيد الفهم لقله استعماله وهو فن مهم محان ثبتت  
فيها شدت ثبتت وقد اكثر العلماء التصنيف فيه قيل اول من صنف فيه

النفس شميل وقيل ابو عبيدة معمر وبعدهما ابو عبيد القاسم بن سلام  
ثم ابن قتيبة ما فات ثم الخطابي ما فاتهما فهذه امما ثم يتبعهم غيرهم يزوايد  
وفوايد كما لها به لا يزال الاثر فانه بلغ النهاية فالغايق للزمخشري فانه  
فايق على كل غايه زجوان يكون الكشف عن خفايق السنن قد  
اجاد في القليلين الغريب والفقره وانعم في المعاني فالدقايق ويبلغ  
ان لا يقلد فيها لا مصنف امام جليل وجود ما جاء منه مفسراً في رواية  
اخرى واما فقهاء فهو ما تضمنه من الاحكام والآداب المستنبطه  
منه وهذا آداب الفقهاء الاعلام كالإمام الاربعه رضي الله عنهم  
وفي هذا الفن مصنفات كثيره كعالم السنن للخطابي والتهذيب لابن  
عبد البر فذلك ثمان مائه عشر نوعاً والضرب الثاني فيما يختص بالضعيف  
**الموقوف** وهو عند الاطلاق ما روى عن الصحابي من قول او فعل  
او نحو ذلك متصل كان او منقطعاً وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً  
مثلاً وفقه معمر على همام ووقف ما لك على نافع وبعض الفقهاء يسمي الموقوف  
بالاثر والمرفوع بالخبر واما اهل الحديث فيطلقون الاثر عليهما قايماً  
ابن الاثر في الجامع الموقوف على الصحابي قلما يخفى على اهل العلم وذلك ان  
يروى الحديث مسنداً الى الصحابي فاذا بلغ الى الصحابي قال انه كان يقول  
كذا وكذا وكان يفعل كذا وكذا وكان يامر بكذا وكذا ونحو ذلك **فروع**  
**الاول** قول الصحابي كما فعل كذا ان اضاف الى من النبي صلى الله  
عليه وسلم فالصحيح انه مرفوع وبقطع الحاكم والجمهور لان الظاهر انه صلى الله  
عليه وسلم اطلع عليه وقرره فان لم يضاف الى من النبي صلى الله عليه وسلم  
فهو موقوف وقول الحاكم والخطيب في حديث المغيرة كان اصحاب النبي صلى الله



عليه وسلم يقرعون باباً بالاظا فبرأه موقوف ليس كذلك بل هو  
 مرفوع في المعنى ولعل مرادهم أنه ليس مرفوعاً لفظاً **الثاني** تفسير  
 الصحابي موقوف ومن قال مرفوع فهو في تفسير يتعلق بسبب نزول الآية  
 كقول جابر كانت اليهود يقولون كذا فانزل الله كذا ونحو ذلك **الثالث**  
 الموقوف وان انقل سنداً ليس بحجة عند الشافعي رضي الله عنه وطائفة  
 من العلماء وحجة عند طائفة **المقطوع** وهو ما جاء عن التابعين من  
 اقوالهم وافعالهم موقوفاً عليهم واستعمله الشافعي وابو القاسم الطبري في  
 في المنقطع وسيأتي بيانه وكلاهما ليس بحجة **المرسل** وهو قول  
 التابعي الكبير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا  
 فهو مرسل باتفاق واما قول من دون التابعي قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاختلفوا في تسميته مرسلًا فقال الحاكم وغيره من اهل  
 الحديث لا يسمى مرسلًا قالوا والمرسل يختص بالتابعي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم فان كان الساقط واحداً سمى منقطعاً وان كان اثنين فكثر  
 سمى منفصلاً ومنقطعاً ايضاً والمعروف في الفقه واصوله أن كل ذلك  
 يسمى مرسلًا وبه قطع الخطيب قال لا ان اكثر ما يوصف بالارسال  
 من حيث الاستعمال رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
**دفع الاول** قيل يحتج بالمرسل مطلقاً ورده قوم مطلقاً والاول  
 ان صح مزجه لمجيب من وجه آخر مسنداً عن غير رجال الاول وهو حجة  
 وعليه جماهير العلماء والمحدثين ولذلك احتج الشافعي بمراسيل  
 سعيد بن المسيب لما وجدت مسانيد من وجوه آخر ولا يختص ذلك  
 عند مرسل سعيد كما يتوهم بعض الفقهاء من اصحابنا فان قيل اذا وجد

ضعيف

المسند

المسند فالعمل به لا بالمرسل قلنا المرسل الذي يعمل به ما كان راويه ثقة  
 متقناً ليس فيه الا الارسال بخلاف المسند فان راويه ليس كراويه فخل  
 الاول اصلاً والثاني تابعاً اولى من عكسه ونقل اليه في غيره عن الشافعي  
 ان المرسل ان اسنده حافظ بذلك لاسناد غير مرسل او ارسله عن غير  
 شيوخ الحديث الاول وعنده قول الصحابي وقوى اكثر العلماء  
 او عرف انه لا يرسل الا عن عدل قبله قال ايضاً الشافعي يقبل  
 مراسيل كبار التابعين اذا انضم اليها ما يؤكدها ولا يقبلها اذا لم  
 ينضم اليها ما يؤكدها سواء كان مرسل ابن المسيب وغيره **الثاني**  
 اذا روى بعد حديثاً مرسلًا ورواه غيره متصلاً بحديث لانكاح الا  
 بولي رواه اسراء يابو جاعة عن ابي اسحق عن ابي بردة عن ابي موسى  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الثوري وشعبة عن ابي اسحق عن ابي  
 بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد **حكي الخطيب** عن اكثرهم ان الحكم  
 للمرسل وهذا لا يقدر في عدالة الواصل واهل بيته على الاصح وقيل  
 يقدر بينهما والثالث مرسل الصحابي وهو ما رواه ابن عباس وابن الزبير  
 وشبههما من احداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسموه  
 منه تحكماً حكم المتصل لأن الظاهر ان يكون روايتهم ذلك عن الصحابة  
 والصحابة كلهم عدول وحكي الخطيب وغيره عن بعض العلماء انه لا يحتج بمرسل  
 غيرهم الا ان يقول لا اروي الا ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 او عن صحابي لا تفتري عن غير صحابي وهذا مذهب الاستاذ ابي اسحق  
 الاسفرايني والصواب المشهور انه يحتج به مطلقاً لان روايتهم عن غير  
 الصحابة نادرة واذا روى عن التابعي بثبوها **المنقطع** الصحيح عند



الجمهور الذي لا يتصل أسناده على أي وجه كان سواء ذكر الراوي مؤثراً  
 الأسناد أو وسطه أو آخره إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في  
 الاستعمال وابتعد عن التابع عن الصحابي كما ذكر عن ابن عمر قال لا أعلم  
 هو ما اختلف فيه قبل الوصول إلى التابع بل سواء كان محذوفاً أو مذكوراً  
 مبهماً كما ذكر عن ابن عمر وحكي الخطيب عن بعض العلماء أن المنقطع  
 هو ما روى عن التابع ومن دون موقوفاً عليه من قول أو فعل وهذا  
 غريب بعيد وعرف الانقطاع بالحجية من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر صورة  
 حديث واحد له أسنادان في أحدهما زيادة رجل أو أكثر فان عرفت  
 أن ذلك الحديث لا يتم أسناده إلا مع تلك الزيادة فالآخر منقطع  
 وإن لم يعرف فمحتمل أن يكون متصلاً **المعضل** يقال أعضله فهو  
 معضل بفتح الضاد وهو ما سقط من سند أو ثلثان فصاعداً كقول  
 مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكقول الشافعي قال ابن  
 عمر كذا وعن الحافظ أي النضر السجزي أن قول الراوي بلغني يسيم  
 معضلاً كقول مالك بلغني عن أبي هريرة **رفع** أو وقف  
 تابع التابعي حدثنا على التابعي وهو مرفوع متصل عند  
 ذلك التابعي فقد جعله الحاكم نوعاً من المعضل نحو قول  
 الأعمش عن الشعبي يقال للرجل يوم القيمة علمت كذا وكذا  
 الحديث فقد روى الشيخ عن ابنه وأعضله الأعمش لأن  
 التابع اسقط اثنين الصحابي والرسول صلى الله عليه وسلم  
 قلت لا يجوز أن ينسب هذا القول إلى التابعي ويوقف عليه لأن  
 مثل هذا لا يصدر عن التابعي مستقلاً لا بل لا بد فيه من السماع

من صاحب الوحي صلوات الله وسلامه عليه **الشاذ والمنكر** قال  
 الشافعي رضي الله عنه الشاذ هو ما روى عنه بخلاف ما رواه الناس  
 وقال الخليلي هو ما ليس له أسناد واحد شذبه شيخ ثقة كان  
 أو غير ثقة بما كان غير ممتروك وما كان عن ثقة فموقوف فيه  
 ولا يحج به وهذا يشكل بحديث الأعمال بالساعات إذا تفرده به  
 يحيى عن السبي واليحيى عن علقته وعلمه عن عمه وعمر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم وهو مخرج في الصحيحين قال ابن الصلاح ما حاصله  
 أن الأولى بالتفصيل ما خالف مفردة أحفظ منه واضبط فتاد  
 مردود وإن لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح أو غير ضابط ولا  
 يبعد عن درجة الضابط فحسن وإن بعد فتاد منكر قال القاسم  
 ابن جماعة هذا التفصيل حسن لكن أدخل في التقسيم الخاص واحد  
 الأقسام وهو حكم الثقة الذي خالفه ثقة مثله فانه ما بين ما حكمه  
 أقول قوله أحفظ منه واضبط على صفة التفصيل يدل على أن المخالف  
 أن كان مثله لا يكون مردوداً وقد علم من هذا التقسيم أن المنكر  
 ما هو **المعلل** أعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علومه وأدقها وأغنى  
 يتمكن من ذلك أهل الحفظ والخبر والنهم الناقد وهي عبارة عن أسباب  
 خفيه غامضة قاذبة فيه فالحديث المعلل هو الذي أطلع فيه على  
 في صحته مع انطواء السلامة منه ومتطرق ذلك إلى الأسناد الجامع  
 لشروط الصحة ظاهراً وبسطاً على أدراكها تفرد الراوي وبخلافه غيره  
 مع قرينة تبين العارف على إرسال في الوصول أو وقف في المرفوع أو دخول  
 حديث في حديث أو وهم أو وهم أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه فيحكم به



او يتردد فيوقف فيه فكل ذلك مانع من الحكم بصفحة ما وجد لك فيه من  
الحديث والطريق في معرفة علة الحديث ان تجمع طرقه فتدبر في اختلاف رواة  
وخطمهم واتياعهم وكثيرا مما يعطلون الموصول بالمرسل بارتجاع الحديث بانها  
موصولة وباسناد اقوي منه مرسل فيوهم ان الراصل غير ضابط وقد نفع  
العللة في الاسناد والمتن والاول اكثر فها وقع في الاسناد يتدح في المتن  
يقدر في المتن وما وقع في المتن يقدر في الاسناد والمتن جميعا كالنظير  
بالارسال والوقف وقد يقدر في الاسناد خاصة كحديث علي بن عشرين  
الثوري عن عمر بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيعان  
بالخيار فهذا اسناد متصل عن العدل الضابط فهو معطل غير صحيح والمتن  
صحيح والعللة في قوله عمر بن دينار انما هو اخو عبد الله بن دينار هكذا  
رواه الائمة من اصحاب الثوري عنه فوهم بعلي وابنا دينار ثقتان ومثال  
العللة في المتن ما مر مسلم باخراجه في حديث انس من اللفظ المصحح  
بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فعمل قوم هذه الرواية بان نفي مسلم  
البسمة صرحا لما نشأ من قوله كانوا يفتخون بسور يذكرونها الحمد  
كما يقال قرأت البقرة ثم انضم اليها امور منها انه ثبت عن انس انه سئل  
عن الافتتاح بالبسمة فذكر انه لا يحفظ فيه شيئا عز رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اقول في قول ابن الصلاح فعمل قوم هذه الرواية  
اشارة الى انه غير راض عن تحسطنه مسلما وذلك ان المذكور في المتن  
عليه عن انس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر  
وعمر وعمر بن رضي الله عنهم فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن  
الرحيم وفي رواية اخرى صلى الله عليه وسلم وانا بكر وعمر رضي

الله عنهما كانوا يفتخون القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يذكرون  
بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخر وروي الترمذي والنسائي  
وابن ماجه عن عبد الله بن مغفل قال سمعني ابي وانا اقر ا بسم الله  
الرحمن الرحيم اي بني محدث اياك والحديث وقد صليت مع النبي  
صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم اسمع منهم  
احدا يقولها فلا تقلها اذا انت صليت فقل الحمد لله رب  
العالمين فاين العلة ولعل المعلن مال الى مذهبه والاذعان  
للحق احق من المراءاة علم انه قد يطلق اسم العلة على غير ما قدمنا  
كالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحوها وسمى الترمذي النسخ علة  
واطلق بعضهم اسم العلة على مخالفة لا يقدر كارسال او صلته  
الثقة الضابط حتى قال من الصحيح ما هو صحيح معطل كما قال الا  
من الصحيح ما هو صحيح شاذ والله اعلم **المدرس** ما اخفى عيبه  
وهو قسيمان احدهما ما يقع في الاسناد وهو ان يروي عن  
لقيه او عاصره ما لم يسمعه منه موها الله سمعه ومن شأن من هو  
لكذلك ان لا يقول في ذلك حدشا ولا اخرا ناوما اشبهها حتى  
يكون مدلسا بل يقول قال فلان او عن فلان ونحو ذلك ثم قد يكون  
بينهما واحد فاكثرا قال الخطيب ورنالم يسقط المدرس شخه لكن  
يسقط من بعده رجلا ضعيفا وصغير السن حين الحديث بذلك وكا  
الاعمش والثوري وغيرها يفعلون هذا النوع والثاني ما يقع في  
الشيخ وهو ان يروي عن شيخ حديثا سمعه فيسميه او يكتبه او  
ينسبه او يصفه كما لا يعرف به كيلا يعرف ما القسم الاول فمكروه



جدا دمة اكثر العلماء وكان شعبة من ائمتهم ذمالة ثم اختلفوا في  
قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من اهل الحديث و  
الفقهاء محررا بذلك وقالوا لا يقبل روايته بين السماع او لم بين  
والصحيح التفصيل فما رواه بلفظ محتمل لم بين السماع فحكم حكم  
المرسل وانواعه وما رواه بلفظ مبين للاتصال كسمعت اخرا وحده  
واسبأها فهو مقبول صحيح وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة  
من حديث هذا الضرب كثيرا كقناعة والاعشى والسفيانين وهشيم  
وغيرهم وهذا ان التدليس ليس كذب ثم الحكم بانه لا يقبل من المدلس  
حتى بين اجراء الشافعي فمن عرفناه دلس مرة قال الشيخ محي الدين ما  
كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة من التدليس يعجز فيقول  
على ثبوت سماعه من جهة اخرى واما القسم الثاني فامره اخف وفيه  
تضييع للمروي عنه وتويع لطرق معرفة حاله ويختلف الحال في كل  
لحسب الغرض الحامل عليه فقد يجعله كونه شعبة الذي غير سمته غير  
ثقة او اصغر من الراوي عنه او كونه كثيرا الرواية عنه فلا يجب الاكثار  
من ذكر شخص واحد على صورة واحدة وتسم هذا القسم الخطيب  
ابوبكر وغيره من المصنفين **المضطرب** هو الذي يخلف الرواية فيه  
ويرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه اخر مخالف له وانما  
مضطربا اذا تساوت الروايتان فان ترحت احدهما على الاخرى  
من وجه الترجيح بان يكون راويها الحفظ والترجمة للمروي عنه او  
غير ذلك فالحكم للراجح ولا يكون جنيد مضطربا ولا اضطراب قد  
يقع في السند او المتن اما من راوا ومن رواة **المقلوب** هو نحو حديث

مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غربيا مرغوبا فيه روي  
ان البخاري قدم بغداد فاجتمع قوم من اصحاب الحديث وعمدوا اليه  
ماية حديث فقلبوا متونها واسايندها وجعلوا متن هذا الاسناد  
لا سنادا خروا سناد هذا المتن لمتن اخر ثم حضروا مجلسه والتمسوا  
عليه فلما فرغوا من القاها التفت اليهم فرد كل متر الى اسناده  
وكل اسناد الى متنه فاذا عنوا له بالفضل **الموضوع** وهو المختلق  
اعلم ان الخبر ينقسم الى ثلاثة قسم حسب تصديقه وهو ما نضر الامة على  
صحته وقسم حسب تكذيبه وهو ما نضوا على وضعه وقسم حسب التوقف  
فيه لاحتماله الصدق والكذب كساير الاخبار فانه لا يجوز ان  
يكون كله كذبا لان العادة تمنع في الاخبار الكثير ان يكون كلها  
كذبا مع كثرة رواها واختلافهم والا ان يكون كلها صدقا لان  
السنة صلى الله عليه وسلم قال سكت على عبيدي وان الامة كذبوا  
جماعة من الرواة وحذفوا احاديث كثيرة علما كذبها فلم يعملوا بها  
فلا يجدر رواية الموضوع لاحد علم حاله في اي معنى كان الامر وانا  
ببيان وضعه بخلاف غير من الاحاديث الضعيفة التي تحمل صدقا  
في الباطن حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب على ما مر وانما  
يعرف كون الحديث موضوعا باقرار واضعه او ما ينزل منزله اقراره  
وفيهم الوضع من قرينه حال الراوي والمروي فقد وضعت احاديث  
طويلة يشهد بوضعها كالكه لفظها ومعانيها ولقد اكثر الذي جمع  
في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين فاودع فيها كثيرا مما لا دليل  
على وضعه وانما حقه ان يذكر في مطلق الاحاديث الضعيفة قال

ع  
فلا يجدر رواية الموضوع  
لا حد علم حاله في اي

يعرف كون الحديث  
موضوعا باقرار



الشيخ يحيى الدين وهذا المذكور هو ابو الفرج ابن الجوزي والواضع  
 للحديث اصناف واعظم ضررا قوم منتسبون الى الزهد وضعوا  
 الحديث احتسابا لزعيم الباطل فيقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم  
 وركونا اليهم وضعت الزنادقة ايضا جملة ثم نهضت جهابذة الحديث  
 بكشف عوارها ومحاربا والمحمد لله وقد ذهب الكرامية والطائفة  
 المستدعة الى جواز وضع الحديث في الترغيب والترهيب وهو خلاف اجماع  
 المسلمين الذين يعتقدون في الاجماع ثم ان الواضع ربما صنع كلاما من  
 عند نفسه فروى مسندا وربما اخذ كلام بعض الحكماء فرواه عن  
 رسول الله وربما غلط انسان فوقع في شبه الوضع من غير تعمد كما  
 وقع لناس من موسى الزاهد في حديث من كثرت صلواته بالليل حسن  
 وجهه بالنهار قيل كان شيخ يحدث في جماعة فدخل رجل من الجماعة  
 فقال الشيخ في اثنا حديثه من كثرت صلواته بالليل الى اخره فوقع  
 لناس من موسى انه من الحديث فرواه روي عن علي بن عاصم نوح بن  
 ابي حرم انه قيل له من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن  
 سورة سورة فقال اني رايت الناس قد اعرضوا عن القرآن واشغلوا  
 بفقهاء ابي حنيفة ومغازي محمد بن اسحق فوضعت هذا الحديث  
 حسنة وهكذا حال الحديث الطويل الذي روي عن علي بن كعب عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم في فضل القرآن سورة فسورة بحيث ياحث  
 عن مخبره حتى انتهى الى من اعترف بانه وجماعه وضوعه وان  
 اثر الوضع لبيّن عليه ولقد اخطأ الواحد من المفسرين وغير من المفسرين  
 في ايداعهم تفاسيرهم وما اودع فيها انه صلى الله عليه وسلم لما بلغ

حديث  
عن صلواته  
سورة

القرآن

سورة

في قوله تعالى ومنه الثالث الاخرى التي الشيطان في امنية  
 الى ان قال تلك الغرائيق العلى واشفاعتهم لم يحيى قال الامام في تفسيره  
 وروي عن محمد بن اسحق بن حرمه ان هذه القصة من وضع الزنادقة وطعن  
 فيها البهسي وروي الشيخ يحيى الدين عن القاضي عياض انها باطلة لا  
 يصح عقلا ونقلها وذكر ابو منصور لما تروى انها من جملة الخرافات  
 الى اوليائه من الزنادقة حتى يلقوا بين ارفاء الدين لرباوا في حجة الدين  
 القوم وقيل انها من غفريات ابن الربيعي وروي سلم في صححه بابنا د  
 عن الاعشى عن ابن اسحق قال لما احدثوا تلك الاشياء بعد علي رضي الله عنه  
 قال رجل من اصحاب علي رضي الله عنه قابلهم الله اتي علم افسدوا وقال  
 الشيخ يحيى الدين رحمه الله اشار بذلك الى ما ادخله الشيعة في  
 علم علي وحديثه وتقولوا عليه من الاباطيل واذنوا اليه من الروايات  
 المفتعلة والافاويل المختلفة وخطورها فلم يتميز صححة عن فاسدة  
 قال ابن الاثير في الجامع ومن الواضعين جماعة وضعوا الحديث  
 تقربا الى الملوك مثل غياث بن ابراهيم دخل علي المهدي بن المنصور  
 وكان يعجبه الحمام الطيارة الواردة من الاماكن البعيدة فروي  
 حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في خفاو  
 خافوا ونصل او جناح قال فامر له بعشرة الاف درهم فلما خرج  
 قال المهدي اشهد ان قفا كذاب علي رسول الله ما قال رسول  
 الله جناح ولكن هذا اراد ان يتقرب اليها ومنهم قوم من السواد والمكذابين  
 يقفون في الاسواق المساجد فيضجون على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم احاديث باسائيد صحيحة قد حفظوها فيذكر في الموضوعات

ع  
 حقا  
 لا سبق الا في خفا  
 او خافوا ونصل  
 او جناح



صلى الله عليه وسلم  
ابن معين في مسنده  
فقام ابن ابي نهار قاض  
فقال حدثنا احمد بن حنبل  
وحكي بن معين قال

صلوة الرغائب  
مطعون قاتنها  
منكرة من البدع  
التي هي ضلالة

في مصر

اليقين الى ايمانكم  
الموت آفارة لكل مسلم  
المرا الكبير يا خيه

الناس كإيمان المشط  
ع  
الغني الياس مافي  
أيدي الناس  
ع  
حبك الشيء يعنى  
ع  
طاعة النساء زمانة  
ع  
البلاء موكل بالقول  
ع  
دفن السات من  
المكرويات  
ع  
السلام تحية  
وامان  
ع  
النظ الى الحاضرة يزيد

ع  
لصاح البصير من المرأة اللسان يزد  
كثير البر وروي في البصر  
من كنوز البر كتمان  
المصائب والأمراض والصدقه  
ع  
القاضي ينظر المقت والمستمع اليه  
ينظر الرحمة والتاج ينظر الورق  
والمحتكر ينظر للعنة

من أكثر كلامه كثرة سقطه  
من عني بمصاولة مثل غيره  
من أخضر الله أربعين صباحاً ظم  
ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه  
موضوع



ان يبرز وجهه المؤمن الا من حيث لا يعلم كان الخوف بها لا غيرنا وجب  
وكان التورث على عزنا كتب وكان الدين تيسر من الاموات سفر عاقليل النيا  
عابدون بنوهم اجداثم وناكل تراهم كانا مخلصون بعدهم قد نسينا  
كل واعظه وامننا كل جايحه طوي لمن شغله عيبه عن غيوب الناس  
وانقو من كمال الكتب من غير معصية وخالط اهل الفقه والحكم  
وجانب اهل الذل والمعصية طوي لمن ذل نفسه وحسن خلقه  
وانفق الفضل من ماله وامسك الفضل من قوله ووسعته السهه ولم  
يعد لها المدة زرعيا تزد ذجا احمر بعله اسبح يسبح لك اطلبوا  
الحية عند حسان الرحمن اتقوا فاسدة المؤمن فانه ينظر بنور الله اغتوا اتردا  
حلماء اجروا النساء من الحجاب انظروا بيا ذل الجلال والاكرام اطلبوا  
الفضل عند الرحاء من ايتي نعتسوا في اكنافهم استعينوا على النجاح  
للواجب بالكمال لها تجافوا عن ذنب السي فان الله اخذ بيدكم كلما عثر  
اكرموا الشهود فان الله ينسجهم للحقوق ويدفعهم الظلم ان حوا  
تلتة غنى قوم افتقر وعريز قوم دل وعالما يلعب به الحق والجمال  
تحموا ولو بكف من حسف فان ترك العشاء مبرمه احبب حببيك  
هونا ما عسى ان يكون بغضيك يوما ما وابغض بغضك هونا ما  
ان يكون حببيك يوما ما عشا شيت فانك ميت واجبت من اجبت  
فانك مفارقة واعلم ما شيت فانك محرم اذا اناكم كرم قوم فاكرموا  
لا هم الا هم الدين ولا وجع الا وجع العير لا يضل الصنيعه الا عندك  
حب او دين لا يصح الرياضه الا في الخيف لا مهدى الا عيسى  
بن مريم لا خير في صحبه من لا يري لك الحق مثل الذي ترى له لا

ع  
ص  
اب  
ف  
ط  
عن غيوب الناس

ع  
ز  
ع  
اتقوا فاسدة المؤمن  
فانه ينظر بنور الله

ع  
اكرموا الشهود  
فان الله يمسح  
بهم الحقوق

ع  
ارجوا ثلثه غنى قوم  
افتقر وعريز قوم دل  
وعالما يلعب به الحق  
والجمال

ع  
عش ما شيت  
فانك ميت

ع  
لا هم الا هم الدين  
ولا وجع الا وجع العير  
لا يضل الصنيعه الا عندك

ع  
حب او دين لا يصح  
الرياضه الا في الخيف  
لا مهدى الا عيسى

ع  
بن مريم لا خير  
في صحبه من لا يري  
لك الحق مثل الذي  
ترى له لا

ظهور

نظر السماة لا تخيك فعافه الله وسلمك لا يجعلوني كقدح  
الراكب الجوار الكنا حقا كرم السلام ان المعارض لم يدوحه  
عن الكذب ان لكل شي معدنا ومعدن التقوى قلوب المعارفين ان الله  
يحب السماحة ولو على تير امتد وحب الشجاعة ولو على قل حية اغا يعرف  
الفضل لاهل الفضل ذوو الفضل من عل افضل من اشياح عليه  
خايح جدا المحملون من ايتي لولا ان السوال يكدون فاقس من ردهم  
يا دنيا اخدي من خدي واتبعي يا دنيا من خديك وقع في كيات النعم  
المديل على الشهاب الاقليشي من مات في طريق ملة حاجا لم يعرضه الله  
ولم يحاسبه من حج البيت ولم يزر في فقد جفاني من قادي اع اربعين  
خطوة عنقه ما تقدم من ذنبه من عمر اخاه مذنب لم ميت حتى  
يعلمه ان الاوان سهل سمح فان كان اذ انك سهلا سمحا والا فلا تود  
لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد اربع ملاحم من ملاحم الحبه بدر  
واحد والحده وحب الامان معرفة بالقلب وافرار باللسان وعمل  
بالاركان ردد انو حرام يعدل عند الله سبعين حجة صرورة القرا  
كلام الله عز وجل محشوا اولاد الزنا في صورة القردة والخنازير  
صنفان من ايتي ليس لهما في الاسلام بصد القدرية والمرجعية يوم  
الاربعاء يوم نحس مستمر هذا اخر ما جاء في الكتاب فاعرضوا على كتاب  
الله فان وا فتق قلوبهم وان خالف فردوه قال الخطابي في معالم  
هذا حديث وضعته الزنادقة ودفعة قوله صلى الله عليه وسلم لاني  
قد اوتيت الكتاب وما يعدله وبروي اوتيت الكتاب وشله معه  
ومنه قوله عليكم بيدز العجايز وكنت نبيا وادم من الماء الطين



ع  
من مات في طريق ملة  
حاجا لم يعرضه الله  
ولم يحاسبه

ع  
لا صلوة لجار المسجد  
الا في المسجد

ع  
محشوا اولاد الزنا في صورة  
القردة والخنازير

ع  
يوم الاربعاء يوم نحس  
مستمر

ع  
عليكم بيدز العجايز  
وكنت نبيا وادم من الماء الطين



عليكم بحسن الخط فانه من مقاييس الرزق المستحق محرم العلم علما  
علم الادب واز علم الادب ان العيب دود ومن يشي في خروج صفر  
بشرته بالجنة لا تافروا والقمر في العقب سراج امتي ابو حنيفة  
من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم هذا كلام عمار بن ياسر ومن  
الموضوع خير خلقكم خل خرمك عالم قريش يلا الا رضى علي بنون  
به الشافعي محمد بن ادريس والحديث الذي يروي عن ابي بن كعب  
وهو منه يروي في فضائل القرآن سورة سورة وقل تفسير خلاصتها  
الا من عصمة الله تعالى ومنه قولهم في حق علي رضي الله عنه انه لا  
يحل لاحد ان يحب في هذا المسجد غيري وعمر في حولي بكر  
رضي الله عنه ما صب الله في صدري شيئا الا وصيته في صدر الرائي  
قال الشيخ وقد صنف كتب في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع  
منها الاربعون المسماة بالورد عاينه ومنها الوصايا المنسوبة الى النبي  
صلي الله عليه وسلم ووصيها عليا رضي الله عنه كلها موضوع  
ما خلا الحديث الاول وهو انت مني مره هرون بن موسى عماره لا يني  
بعدي قال الشيخ تقي الدين ابن السمعة ما يروي ان اول ما خلق الله  
العقل فقال اقبل فاقبل فقال له ادبر فادبر فقال وعرتي وجلا  
ما خلقت اكرم منك فبك اخذوك اعطي ولك الثواب وعليك العقاب  
ويسمونه ايضا القلم موضوع كما ذكر ابو جعفر العقيلي وابو حاتم  
البستي وابو الحسن الدارقطني وابو الجوزي وغيرهم فذلك اثنا عشر  
نوعا يختص بالضعيف **الباب الثاني** في معرفة اوصاف الرواة  
ومن يقبل روايته ولا يقبل وهي من اجل انواع علوم الحديث

ع  
العيب دود  
من يشي في خروج صفر  
بشرته بالجنة  
سراج امتي  
ابو حنيفة

قل تفسير خلاصتها

اول ما خلق الله  
العقل

وامها وهي التي تميز بين الصحيح والضعيف وفيها تصانيف  
كثيرة منها ما افرد في الضعفا ككتاب الحارثي والنسائي والدارقطني  
وما افرد في الثقات ككتاب الثقات لابن حبان ومنها ما اشترك  
كناج الحارثي وابو حنيفة وابو حنيفة وحماد بن عمار والترمذي  
صيانة للشرعية وحث على الحكم التثبت فيه فقد لخطا غير واحد  
لخرجهما لا يخرج وفيه فصول **الاول** اجمع حماهير ائمة الحديث  
والفقه والاصول على انه يشترط فيمن يحتج بحديثه العدالة و  
فالعدالة فيه ان يكون مسلما بالغيا قلا سلما من اسباب الفسق  
وخوارم المروءة والضبط ان يكون متيقظا حافظا احدث من حفظه  
ضا بطا الكتابة ان حدث منه عارفا بما يختل به المعنى ان يروي  
ولا يشترط الذكورة والحرية ولا العلم بفقته وعربيته ولا البصر  
ولا العدد **الثاني** يعرف العدالة بتنصيص عدلين عليها وبالا  
من اشتهرت عدالة بين اهل النقل وغيرهم من العلماء او شاع  
عليه ما كفى كالك والسفيان والوزاعي والشافعي واحمد واسباغ  
ويقبل تعديل العدل والمراه اذا كانا عارفين به كما يقبل خبرهما  
قال الخطيب ويعرف ضبطه بان يعتبر روايته بروايات الثقات  
المعروفين بالضبط الا ثقتان فاز واقعهما غالبا وكانت مخالفة ناجزة  
عرفا كونه ضابطا ثقتا واز هذا كثير لمخالفة لهم عرفا اختلال  
ضبطه ولم يحتج بحديثه **الثالث** التعديل مقبول من غير ذكر  
سببه على المذهب الصحيح المشهور لا زاسيا به كثير يصحح كرها  
واما المخرج فلا يقبل الا مفسرا بين السبب لا خلاف الناس فيما يروى

ستفاضة



المرج ولهذا احتج البخاري في صحیحته بعلمه مولى ابن عباس و  
اسماعيل بن ابي اسير وعاصم بن علي وغيرهم ومسلم بسويد بن سعيد  
وغیره وكل هؤلاء سبقوا الطعن فيهم وذلك دال على انهم ذهبوا  
الى ان المرجح لا يثبت الا مفسر السبب فان قبل انما يعتمد الناس  
في حرج الرواه ورد حديثهم على كتب المرجح والتعديل وقل ما  
يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتضون على قولهم فلا ضعيف  
فلا نلبيش ونحوه وهذا حديث ضعيف او غير ثابت بخود ذلك  
فاستراط بيان السبب بعضه الى تعطيل ذلك وسد باب المرجح في  
الاعقاب فالجواب ان ذلك وان لم يعتمد في اثبات المرجح والحكم به  
فقد اعتمدناه في توقف قبول حديث من قالوا انه ذلك لان ذلك  
اوقع عندنا فيهم ريبه قوته ثم من اتراحت عنه تلك الريبه نحننا  
عن حاله نحننا اوجبنا الثقة بعد الله فقبلنا حديثه ولم يتوقف  
كالذين احتج بهم صاحب الصحيحين وغيرهما عن تقدم فيها المرجح  
**الرابع** يثبت المرجح والتعديل في الرواه بقول واحد على الصحيح لان  
العدد لم يشترط في قول المرجح فلم يشترط في جرح راويه وتعديله  
وان اجتمع في شخص جرح وتعديل فالمرجح مقدم وان تعدد المعدل  
على الصحيح لان المعدل جرح عاظم من محاله والمخرج جرح عن باطن خفي  
على المعدل **الخامس** اذا قال حدثني ثمة ان قصده به التعديل  
لاخرى اذ لا بد من تعيين المعدل وتسميته وذلك انه قد يكون  
ثقة عندك وغيره قد اطلع على جرحه ما هو جارح عندك بل اضرابه  
عن تسميته من ريب والقلوب وان قصد به مجرد الاخبار من غير

تعديل

تعديل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلا منه له لانه يجوز ان  
يروى عن غير عدل نعم اذا قال العالم كل من رويت عنه فهو ثقة  
ثم روى عن لم يسمه فانه يكون مركبا له غير اننا لا نعمل بتزكيت هذه  
لما مرانفا وليس عمل العالم اوفياء على وموحد حديث حكا بصحته  
ولا محالقة له حرجا في رواية قال القاضي العالم الذي من شأنه  
اشتراط العدالة في الرواه اذا عمل بحرج رجل لا شاهد له ولا  
متابع يكون تعديلا له اذ لم يكن عمله من باب الاحتياط وذلك  
ان العمل بالحديث الضعيف محافه ان يكون صحيحا في نفس الامر  
لحاصل عمله **السادس** اللفاظ المستعملة في المرجح والتعديل اما  
الفاظ التعديل فعلى مراتب **الاولى** ان يقال موثقة او مستقر او  
سب او حجت او يقال في العدل حافظ او ضابط فهو بمنزلة حجة بحديث  
الماسه صدوق او محله الصدق او لا ياسبه فهو بمنزلة يكتب حديثه  
وينظر فيه لان هذه العبارات لا يشعر بالضبط فينظر ليعرف ثم  
وقد قدم سائر الاعتبار وعن ابن مهدي قال حدثنا ابو خلد قتل  
له كان ثقة قال كان صدوقا وكان مونا وكان خيرا ثقة شعبة  
وسفيان الثالث اذا قيل هو شيخ فهو يكتب حديثه وينظر فيه قليل  
وقريب منه روى عنه الناس **الرابعة** صالح الحديث فانه يكتب حديثه  
للاعتبار قليل ومثله هو وسط وسمع ابن مهدي في حق رجل  
الحديث هو رجل صدوق فقال رجل صالح الحديث والفاظ المرجح  
ايضا على مراتب **اولها** هو ابن الحديث فهذا يكتب حديثه وينظر  
اعتبارا قال الدارقطني اذا قلت اين فلا يكون ساقطا ولكن حرجا



لا يسقط العدالة قيل ومثله مقارن الحديث او مضطرب الحديث  
 او لا يخرج بها ومجهول **الثاني** هو ليس يتوي فهو سر له الاول في كتب  
 حديثه الا انه دونه في القوة قيل ومثله ليس هناك وليس بذلك القو  
**الثالث** ضعيف الحديث دور الثاني لا يطرح بل يعتبر **الرابعة**  
 هو من روى الحديث او كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه **السابع**  
 لا يعمل رواه من عرف الحديث او ذاهب بالتساهل في سماع الحد  
 او اسماعه كمن يتسامح حاله السماع او يستغل عنه او يحدث لا من اصل  
 - صحيح او من عرف بقبول التلقين في الحديث من غير كتب وحفظ  
 او يكثر السهو في روايته اذ التحدث من اصل صحيح او من  
 كثر الشوارد والمناكير في حديثه قال ابن المبارك واحمد والحميد  
 وغيرهم من عدل في حديثه فيبر له علة فلم يرجع واصري على  
 سقطت روايته قال ابن الصلاح هذا الذي قالوا لعله اذا ظهر  
 منه ذلك على وجه العناد فان لم يكن عنادا ان كان على وجه <sup>التنقيص</sup>  
 في البحث ففيه نظر ولا يأسر في تعارضه لخل مع فهم الكلام وكا  
 بعضهم اذا كتب طبقته السماع كتب وفلان وهو ينقص وفلان وهو  
 يكتب **الثامن** من خلط خبره وذهاب بجزء او لغز ذلك فقل  
 ما روى عنه قبل الاختلاط وورد ما بعد وما شك فيه ايضا  
 فمنهم عطاء بن السائب احتجوا برواية الا كابر عنه كالثوري <sup>شعبة</sup>  
 قال القطار الاحاديث سمعها شعبة ما خر عن زاذان ومنهم عبد الرحمن  
 بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود في ايام المهدي ومنهم <sup>سبعة</sup>  
 الرازي شيخ مالك في اخر عمر ومنهم سفيان بن عيينه مثل موهبة بسنتين

الصح

**التاسع** في رواية المجهول الخال وهو اقسام ثلثة احدها مجهول  
 العدالة ظاهرا وباطنا فلا يقبل عند الجماهير وثانها مجهول العدا  
 باطنا لا ظاهرا وهو المستور والخيار قبوله وقطع به سليم الرازي  
 وعليه العمل في اكثر كتب الحديث المشهورة فيمن تنادم عهدهم  
 وتعذرت معرفتهم لا راحة لخبار مني على حسن الظن بالراوي  
 المسلم ونشرا لحدوث مطلوب كل احد ومعرفة الباطن متعذر  
 لخلاف الشهادته فانها يكون عند الحكم ولا يتعذر عليهم ذلك فانما  
 فيها العدالة في الظاهر والباطن **وقال لها** مجهول العين وهو كل  
 من عرفه العلماء ولم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد قاله  
 الخطيب قال ابن الصلاح من يتقبل رواية رواه المجهول العدالة  
 لا يقبل المجهول العين وقال ابن عبد البر من لم يرو عنه الا واحد  
 فهو مجهول عندهم الا ان يكون مشهورا بعرجل العلم كمالك بن دينار  
 في الزهد وعمر بن مكي كرب في النخبة قال الخطيب واقل ما يرفع  
 لجهالة الراوي عنه اثنا من المشهورين بالعلم قال ابن الصلاح  
 راد اعل الخطيب قد خرج البخاري في صحيحه عن مروان الاسدي  
 ولم يرو عنه غير قيس بن الحارم ومسلم عن سعة كعب الاسدي  
 ولم يرو عنه غير اسدي سلمه وذلك حصر منها الى خروجه عن هذه الجهة  
 برواية واحد والخلاف في ذلك كالحلاف في الاكتفاء بتعدد واحد  
 قال الشيخ محي الدين مجيبا عنه الصواب ما ذكره الخطيب فهو لم يقله  
 عن اجتهاد بل نقله عن اهل الحديث ورد الشيخ عليه ما ذكره  
 عجيب لانه شرط في المجهول ان لا يعرفه العلماء وهذا مبني على ان



عند اهل العلم بل مشهور انهم واس من اهل بيعة الرضا و  
من اهل الصفه والصحابه كلهم عدول فلا يضر للماله باحيا  
لو نسب قول هذا الجواب مسلم في حق الصحابه وليت شعري كيف  
مدفع قوله والخلاف في ذلك كالحلاف في الاكتفاء بتعديل واحد  
وقد تقرها ان العدد لم يشترط في قول الجنب ولا في حرج الراوي  
وتعديله على المذهب الصحيح فذلك لا يشترط في رفع الجمله  
فرع يعمل من عرفت عنه وعدالة وان جعل اسمه ونسبه **العاشر**  
المبتدع الذي لم يكفر بدعيه فيه ثلثه اقوال قيل لا يقبل روايته  
مطلقا لنسقه فكما استوى في الكفر المتناول وغير المتناول يسو  
في النسق المتناول وغيره وقيل ان لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه  
قبلت وارسحله كالحطايه من الروايع لم يقبل ويحكي هذا  
الى الثافعي وقيل ان كان داعية لمذهبه لم يقبل والا قبل  
وهذا الذي عليه اكثر وقال بعض اصحاب الشافعي اختلف  
اصحابنا في غير الداعية واتفقوا على عدم قبول رواية الداعية  
وقال ابو حاتم من جاز لا يجوز الاحتجاج بالداعية عند المتنا  
قاطبه لا خلاف بينهم في ذلك والمذهب الاول ضعيف جدا  
ففي الصحيحين وغيرهما من كتب ائمه الحديث الاحتجاج بكثير  
من المبتدعه غير الدعاء **الحادي عشر** التاييب من الكذب وغيره  
من اسباب الفسق يقبل روايته الا التاييب من الكذب في حديث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقبل روايته ابدل وان  
حسن روايته كذا قاله احمد بن حنبل والحميدي صحيح البخاري

والصير النقيه الشافعي واطلق الصير فقال كل من اسقطنا خبره  
من اهل النقل كذب وجزاء عليه لم تعد لقبوله بتوبه يظهرها ومن  
ومن ضعفنا نقله لم يجعله قويا بعد ذلك وقال ذلك مما افرقت فيه  
الروايه والشهادة وقال ابو المظفر السمعاني ومن كذب في خبر واحد  
وجب اسقاط ما تقدم من حديثه **الثاني عشر** اذا روى ثقه عن ثقه  
حديثا وروجع المروي عنه فنفاه فان كان جازعا بنفيه بان قال ما  
رويته او كذب علي او نحو وجب رد ذلك الحديث ولا يقدر ذلك  
في باقي روايته فان قال لا اعرفه او لا اذكر او نحو لم يقدر ذلك  
في هذا الحديث ايضا على الجار ومن روى حديثا ثم نسيه لم يسقط  
العمل به عند جمهور المحققين والفقهاء والمتكلمين وقال بعض اصحابنا  
ان جيفته لحا سقاطه ونوا عليه رد هم حديثا اذا نكح المرأة بغير إذن  
وليها ففكاها باطل وحديثا في هذين في القضايا شاهد واليمين  
والصحيح قول الجمهور لان المروي عنه يصدر النسيان والراوي عنه في  
جازم فلا يرد روايته بالاحتمال وقد روى كثير من الاكابر احاديث  
نسوها فحدثوا بها عن سمعها منهم فيقول احدهم حدثني فلان عني  
الى حدشه وجميع الخطيب ذلك في كياه المعروف ولهذا ذكره الشافعي  
وعين من العلماء الروايه عن الاحياء **الثاني عشر** اختلفوا في من اخذ  
على الحديث اجرا فقال قوم لا يقبل روايته وهو قول احمد بن حنبل  
ولسحق بن راهويه والي حاتم الرازي لا ذلك بحرم المروءة غرا وبطرق  
الهيمه ورحص في ذلك ابو نعم الفضل بن دكن وعلم بن عبد العزيز  
المكي واخرون قياسا على اجرة تعليم القرآن وكان ابو الحسين بن النعمان



ياخذ الاجرة على الحديث لان الشيخ ابا اسحق الشيرازي اصابه كحوازاها  
لكون اصحاب الحديث كانوا يمنعونهم المكسب لعياله **الرابع عشر**  
اعرض الناس في هذه الاعصار عن مجموع الشروط المذكورة واكتفوا  
من عدالة الراوي بكونه مستورا ومن ضبطه بوجود سماعه مثبتا  
بخط موثوقه وروايته من اصل موافق لاصل شيخه وواحد السبع  
لذلك بار الحديث الصحيح وغيره قد جمع في كتابية الحديث فلا يذهب  
شي منه عن جمعهم وان جاز ذلك في بعض اولي النجاشي جمع في  
كتابه الاحاديث الصحيحة ولم يستوعبها قد ذكر بعد مسلم ما صح به  
وزاد عليه ثم بعد ابوداود والترمذي والسياتي وابن ماجه ذكروا  
من الصحيح والضعيف ما ذهبت عنه واذلك انما الحديث محفوظون  
ان يذهب شي من الاحتياط عن جميعهم لضمان صحة الشريعة حفظها  
والقصد بالسماع بقاء سلسلة الاسناد المخصوص بهذه الامة حررها  
الله تعالى **الباب الثالث** في حمل الحديث وطرق نقله وضبطه  
ورويته وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول** في اهلية المحدث **باب**  
قبل الاسلام وقبل البلوغ ومنع الثاني قوم واخطوا الانفاق الناس  
على قبول رواية الحسن والحسين وابن عباس وابن الزبير والنعمان  
بن بشير وعمرهم ولم يزل الناس يسمعون الصبيان واختلف في الرمن  
الذي يسمع فيه سماع البصير فقال القاضي عياض حدد اهل الصنعة  
ذلك خمس سنين وهو من محمود بن الراسع الذي يرمي البخاري فيه  
باب يسمع سماع الصغير وقيل كان ابن اربع سنين وهذا هو الذي  
استقر عليه عمل المناخرين يكتون لابن خمس ولم يردونه حضرا واحدا

وقيل الصواب ان يعبر كل صغير بحاله فمتى كان فمها للخطاب ورد **باب**  
صححة سماعه وان كان له دوزخ من ونقل لمحمد عن احمد بن حنبل  
وموسى الخمال وان لم يكن كذلك لم يسمع سماعه وان كان ابن خمسين  
وقد نقل اربيعا ابن اربع سنين حمل الى المأمون قد قرأ القرآن ويكفي  
في الراي غير انه اذا جاع يبيكي وحاصله ان القاضي اعتبر تحديد  
السن وبعضهم اعتبر الحاله وهو الصحيح فلا يرد حديث محمود اشكالا  
على القول الصحيح لانه يدل على اثبات سماع من هو مثله في السن و  
الذكاء ولا يدل على نفي سماع من كان دونه في العمر وله ذكاء وفطنة  
قال ابو عبدالله الرسبي سجد كتب الحديث بعد عشر سنين لانهما جميع  
العقل وقال موسى بن هرون اهل البصرة يكتون لعشرين واهل  
الكوفة لعشرين واهل الشام الثلاثين والصواب في هذه الازمان ان  
يستكثر سماع الحديث باسماع الصغير من اول زمان يسمع فيه سماعه  
لان الحفظ لا يرتفع سلسلة الاسناد فحسب وان يشتغل بكتب الحديث  
وتقييد من حين اهله لذلك ولا ينحصر التاهل في سن مخصوص لا خلاف  
ذلك باختلاف الاشخاص **فصل** يجوز رواية الاكابر عن الاصاغر  
فلا يتوهم كون المرفوع عنه الكبر وافضل لانه الاغلب وهو على اقسام  
الاول ان يكون الراوي المرفوع عنه اقدم طبقة كالزهرى عن مالك والوكالزهرى  
عن الحطيب **والثاني** ان يكون الكبر قدرا من المروي عنه بان يكون حافظا  
عالمًا والمروي عنه شيخا راويا كما قاله عن عبدالله بن دينار **والثالث**  
ان يروي العالم الشيخ عن صاحبه او تلميذه كعبد الغنى عن الصوري وكاليد  
قائ عن الخطيب ومنه رواه الصحابة عن التابعين كالعبادله وغيرهم



عن كعب الجبار **الفصل الثاني** في طرق تحمل الحديث وهي ثمانية  
**الطريق الأول** السماع من لفظ الشيخ سواء كان املا ام محذورا وسواء  
كان من حفظه او كتابه وهذا ارفع الطرق عند الجماهير قال الخطيب  
ارفع العبارات في ذلك سمعت ثم حدثنا وحدثني فانه لا يكاد احد  
يقول سمعت في احاديث الاجان والمكاتبه ولا في تدليس ما لم يسمعه  
وكان بعض اهل العلم يقول فيما اجيز له حدثنا وروى عن الحسن انه  
كان يقول حدثنا ابوهريرة وبتاويل انه حدث اهل المدينة وكان الحسن  
اذ دأبها الا انه لم يسمع منه شيئا ثم يتلو ذلك اخبرنا وهو كثير في  
الحفاظ حتى ان جماعه من اهل العلم كانوا لا يكادون يسمعون فمما سمعوا من  
لفظ من حدثهم الا اخبرنا وذكر الخطيب كان عبد الرزاق يقول اخبرنا  
فيما سمع حتى قدم احمد بن حنبل واسحق بن راهويه فقال له قل حدثنا وقال  
ابن الصلاح الاختلاف كله فلان الشيخ تخصيص اخبرنا ما قرأ على الشيخ  
فحينئذ يكون فوق حدثنا قال الخطيب سمعوا اخبرنا اسما ما وساما وهو قليل  
في الاستعمال قال القاضي ان جماعه لا سيما بعد علمه في الاجان قال ابن  
الصلاح حدثنا واخبرنا ارفع من سمعت من جهة اخرى وبني انه ليس سمعت  
دلالة على ان الشيخ روى له الحديث وخاطبه به ورواه له قال ابن جماعة  
وقد ورد هذا بان سمعت صرح في سماعه بخلاف اخبرنا الاستعمال في الاجان  
عند بعضهم اقول رد هذا الرد بان مقصود الشيخ من قوله من جهة اخرى  
غير ما عليه اصطلاح اهل البيت بل بحسب اللغة والعرب لا يرى لم يسمع  
قوله كان ابو القاسم مع ثقته وصلاحه عساه في الرواية وكان البرقي مجلس  
لحسن كراه ابو القاسم ولا يعلم بحضوره فيسمع منه ما يحدث به غير فلهذا  
سئل

يقول سمعت ولا يقول حدثنا ولا خبرنا لا قصد بالرواية غيره واما  
قال لنا فلان او ذكر لنا فلان فمريبيل حدثنا لكنه ما سمع في المذكور  
في المجالس والمناظرات بين الخصمين اشبه واليق من حدثنا ووضع  
العبارات قال فلان ولم يقل في اولنا ومع ذلك فهو محمول على السماع  
اذ الحق يقول ذلك الا فمما سمعه وخصص الخطيب حمل ذلك على السماع  
من عرف من عاداته انه لا يقول ذلك الا فمما سمعه والمحفوظ المعروف  
انه ليس بمرتب والله اعلم **الطريق الثاني** القراءة على الشيخ وبسمها اكثر  
قدما الحديث عن عزالان القاري عرضة على الشيخ سواء فراهوام وغيره  
وهو يسمع وسواء قرأ من كتاب ام حفظ وسواء كان الشيخ يحفظه ام  
لا اذا كان منك اصله هو او ثقة غيره وهي رواية صحيحة باتفاق  
خلافا لبعض من لا يعتد به واختلفوا في ان القراءة على الشيخ مثل السماع  
من لفظه في المرتبة او فوقه او دونه فيقل عن المرتبة او دونه  
وغيرها ترجع القراءة على الشيخ وروى عن مالك واصحابه واشياخه  
من علماء المدينة انهما سوا وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة  
والبحاري والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ وهو مذهب الجمهور  
من اهل المشرق اقول لعل الوجه فيه ان الشيخ حينئذ خليفة رسول الله  
وسمعه الى امته والا خدمته كالخدمته صلوات الله عليه **مروء**  
**الاول** العبارات في الرواية بهذا الطريق على مراتب حوطها ان يقول  
قرأت على فلان او قرأ عليه وانا اسمع فاقرأ الشيخ به وتتلوه قل حدثنا  
او اخبرنا مبتدأ بقيد قرأ عليه ولخوذلك واختلفوا في جواز استعمال  
حدثنا واخبرنا مطلقين فمنع ابن المبارك واحمد بن حنبل والنسائي



وغيرهم وحوزها الزهري وما لك وسفين بن عيسى وغيرهم وهو  
مذهب البحاري والمذهب الثالث ان يجوز اطلاق خبرنا ولا يجوز  
اطلاق حديثنا وهو مذهب الشافعي واصحابه وسلم وجمهور اهل  
المشرق وهو الشافعي الغالب لان حديثنا فيه اشعار بالنطق  
والشافعية خلاف خبرنا ومن احسن ما يحكى فيه ان ابا حاتم قرا على بعض  
الشيوخ ممن سمع من الزهري قرات عليه صحيح البخاري وكان يقول  
له في كل حديث حدثكم الزهري فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر  
انه انما سمع الكتاب من الزهري قراه عليه لاسماعا منه فاعاد ابو  
حاتم قراه الكتاب كله وقال في جميعه له اخبركم الزهري **الثاني**  
يستحب ان يقول فيما سمعه وحدثني جميعه من لفظ الشيخ حدثني  
وفما سمعه مع غيره حدثنا وفما قرا عليه بنفسه اخبرني وفما قرأ  
عليه وهو يسمع اخبرنا وروى بخون عن ابن وهب واختاره الحاكم  
وحكاه عن اكثر مشايخه وايمة عصره فان شك فاختار انه يقول  
حدثني او اخبرني ونقل عن يحيى القطان ما يقتضي حوا حديثا  
واخبرنا مطلقا فان قال لما سمع وحدثنا واخبرنا ولما سمع  
في جماعة حدثني واخبرني جاز **الثالث** اذا قرات على الشيخ وقلت  
اخبرك فلان او قلت اخبرنا فلان وهو موضع فاهم غير منكرو ولا مكره  
صح السماع وجازت الرواية به وان لم ينطق الشيخ على الصحيح وشرط  
بعض الشافعية كسليم والشافعي الشيرازي وان الصواع وبعض الظاهر  
به مطلقه وشرط بعض الطائفة اقراره به عند تمام السماع قال ابن  
الصواع وله ان يعلقه وان يرويه قابلا قري عليه وهو صحيح وليس له

ان يقول حدثني واذا كان اصل الشيخ حاله السماع في يد موثق  
به مراعى لما يقرأ اهل ذلك كان كما سأل الشيخ سواء كان الشيخ يحفظ  
ما يقرأ ام لا هذا هو الصحيح وقيل ان لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع  
وهو ردود لعل المحديثين على خلافه فان كان الاصل بيد القاري وهو  
موثق بدينه ومعرفته فاوحي بالصحة وان لم يكن الاصل بيد موثق  
به ولم يحفظه الشيخ لم يصح السماع **الرابع** لا يجوز في الكتب المولفة اذا  
رويت ابدال حديثنا بخبرنا ولا عكسه ولا سمعت باحدهما ولا عكسه  
لا احتمال ان يكون من قال ذلك بمن لا يرى التسوية بينهما وان كان يرى  
ذلك فالابدال عمدا للتسوية مبني على الخلاف المشهور في رواية الحديث  
هل يحذف اداء الفاظه او يحذف نقل معناه فمحو اداء المعنى من غير  
نقل اللفظ يجوز ابدال حديثنا بخبرنا وعكسه ومن لم يحذف لم يجوز  
الابدال وعلى هذا التفصيل ما سمعته من لفظ الشيخ **الخامس** يستحب  
للشيخ ان يخبر السامعين برواية جميع الكتاب الذي سمعوا وان كتب لاحد  
حظه كتب سمعه مني واجرت له روايته عني كما كان بعض الشيوخ  
يفعله وقال ابن عثاب الاندلسي لا عمار في السماع عن الاجانب لانه  
قد يغلط القاري ويغلط الشيخ او يغلط الشيخ ان كان القاري يغفل  
السامع فيحمله ما فاته بالاجابة واذا علم مجلس الحديث وبلغ عنه  
المستعمل فمحل يجوز لمن سمع المبلغ دون المبلغ ان يروي ذلك عن المبلغ  
دفع جماعة من المتقدمين وغيرهم الى حمار ذلك ومنع ذلك المحققون  
وهذا هو الصواب **السادس** يصح السماع عن هو دراج حجاب  
اذا عرف صوته ان حدث بلفظه او عرف حصاره ان يروي ويكفي في



تصريف ذلك خبر ثقة هذا هو الصواب وقد كانوا يسمعون من عائشة  
رضي الله عنها وغيرها من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من وراء حجاب ويروونه عنهن اعتمادا على الصوت واجتوابا  
صلى الله عليه وسلم ان بلا لا ينادى بليل فطواوا اثره ينادى  
ان ام مكتوم **الستابع** اذا قال الشيخ بعد السماع لا تروني او رجعت  
عن اخبارك به او نحو ذلك ولم يثبت الى خطأ او شك والحويل منه  
من روايته عنه مع جزمه رآته حديثا وروايته فذلك غير مبطل  
لسماعه ولا مانع له من روايته عنه ولو خص بالسماع قوما فسمع غيرهم  
لصرح له جازله ان يروى عنه وعن النساء ما يورد بالتحريش ولو  
قال الشيخ اخبركم ولا اخبر فلانا لم يضره وجازله روايته **الطريق**  
**الثالث** الاجازة قال ابن الفارس الاجازة ما خرد من جواز  
المال الذي سقاء المال من الماشية والحرب يقال منه اشجرت فلانا  
فاجازني اذا سقاك ما لما شئت اوارضك فهكذا طالب العلم  
يستخير العالم علمه فيجيز له فعلى هذا يجوز ان يعدى الفعل بغير حرف  
حروك ذكر رواية موقوف اجرت فلانا مسموعا وقيل الاجازة ان  
فعل هذا يقول اجرت له رواية مسموعا واذا قال اجرت له  
مسموعا فهو على حذف المضاف والاجازة انواع **الاول**  
اجازة معين معين كاجرتك كتاب البخاري مثلا او اجرت فلانا جميع  
ما اشتملت عليه فهرستي ونحو ذلك فهذا على انواع الاجازة المحردة  
عن مناوله كتاب والصحيح عند الجمهور من العلماء الحديث والفتوى  
جواز الرواية بالاجازة مطلقا وادعى ابو الوليد الباغي الاتفاق عليه

وحكى الخلاف في العمل بها وغلط فيما حكاه من الاتفاق لما منعه  
جماعة من اهل الحديث والفقه والاصول وهو احدى الروايتين  
عن الشافعي وقطعه من اصحابه القاضيان حين والمأورد في  
الحديث انهم لم يروا الحديث وابو الشيخ الاصمغاني واجتج المحرر بانها اخبار  
مرواية جملة فصيح كما لو اخبره بعضا واحدا لا يفتقر الى النطق  
صريحا كالقراء عليه وقال بعض هذا الطاهر هو كالمثل لجور الروا  
يها ولا تحال الحكم وهو مردود عليهم **الثاني** اجازة معين في  
عمر معين كقول الشيخ اجرتك مسموعا في او مروياتي والجمهور على جواز  
الرواية بها ووجوب **الثالث** اجازة المعلوم كقوله اجرت  
المسلم او لمز ادرك زماي وما اشبهه واختلفوا في هذه فجزها  
الخطيب مطلقا فان قدرت بوصف خاص فاولى بالجواز وحوذها  
القاضي ابو الطيب لجميع المسلمين الموجودين عنه الاجازة **الرابع**  
اجازة المعلوم كقوله اجرتك لم يولد لفلان وفيها خلاف  
فاجازها الخطيب وحكاها عن ابن القبر المحبلي وابن عروس  
المالكي لانها اذن وابطلها القاضي وابو الطيب وابن الصاغ  
وهو الصحيح لانها في حكم الاخبار معدوم وقولهم انها اذن  
وان سلمناه فلا يصح ايضا كما لا يصح الوكالة للمعدوم اما لو  
عطفه على الموجود فقال اجرت لفلان ولم يولد له واجرت  
لك ولعقبك ونسلك فقد حوز ابن عاود وهو اولى بالجواز  
من المعدوم المجرد عند من اجاز واجاز ابن حنيفة وما لك في  
الوقف القسمين واجاز الشافعي الثاني دون الاول والاجازة



للطفل الذي لا يميز صحيحة قطع به القاضي ابو الطيب قال  
 الخطيب وعليه عهدنا شيخنا خير من الاطفال الغيب ولا  
 يبالون عن اسنانهم ويغيرهم فانها اناحه للرواية والاباحة  
 تصح للعاقل ولغير العاقل **الخامس** اجازة المحار كقول الشيخ اجازة  
 لك مجازي واجرت لك ما اجير لي والصحيح الذي عليه العمل  
 جواز به قطع الحفاظ الاعلام وكان ابو الفتح يروي الاجازة  
 عن الاجازة وربها والى بين اجازات ثلث وسبغى لمن يرويها  
 ارتساما كيفية اجازة شيخ شيخه ليلا يروي ما لم يدرح تحتها  
 فاذا كان صورة اجازة شيخ شيخه اجرت له ما صح عنده من سماع  
 فرأى شيئا من سماع شيخ شيخه فليس له ان يرويه عن شيخه عنده حتى  
 يستبين انه مما كان قد صح عنده شيخه كونه من مسموعات شيخه  
 الذي تلك اجازته وهذه دقيقة حسنة والله اعلم **فرعان**  
**الاول** انما تستحسن الاجازة اذا كان المحير عالما بما يجيزه  
 والمحار له من اهل العلم لانها توسع يحتاج اليه اهل العلم وشرطه  
 بعضهم وحكي ذلك عن مالك وقال ابن عبد البر الصحيح انها لا  
 يجوز الماهر في الصناعة وفي غير الاشكال اسناده الثاني شيخ  
 للمحير بالكتابة ان يتلفظ بها فان اقصر على الكتابة مع قصد  
 الاجازة صححت كما ان سكوتها عند القراءة عليه اخبار وان لم  
 يتلفظ لكتابتها دون الملفوظ بها **الطريق الرابع** المناولة وهي نوعان  
 - احدهما المقرونة بالاجازة وهي على انواع الاجازة كما تقدم ثم  
 لها صورتها ان يدفع اليه اصل جماعة او فرعا مقابلته ويقول

هذا

هذا سماعي او روايتي عن فلان فاروه عنى او جرت لك روايته  
 ثم يبقيه في يده تليكا او الى ان ينسجه ومنها ان يناول الطالب  
 الشيخ سماعه فيتامله وهو عارف متيقظ ثم يناوله الطالب  
 ويقول هو حدثني او سماعي او روايتي فاروه عنى وسمى غيره  
 من امة الحديث هذا عرضا وقد تقدم ان القراءة على الشيخ يسمى  
 عرضا ايضا فليس هذا عرضا للمناولة وذلك عرض القراءة وهذا  
 المناولة كالسماع في القوة عند الزهري وطائفة وقال الثوري  
 وجماعة انها مسحطة عن السماع وهو الصحيح وقال الحاكم وعليه  
 عهدنا ائمتنا واليه يذهب ومنها ان يناوله الشيخ وهو دون  
 ما سبق فاذا وجد ذلك الاصل او مقابله موثوقا موافقة  
 جاز له روايته ولا يظهر في هذه كثير مربة على الاجازة المجردة  
 في معين وصرح بذلك جماعة من اهل الفقه والاصول واما شيخ  
 الحديث فريما وحدثا فمروا لها مربة معتبرة ومنها ان ياتيه  
 الطالب ينسجه ويقول هذه روايتك فناولينه واجزى  
 روايته فحبيب اليه من غير نظر وتحقيق لروايته فهذا باطل  
 فان وثوق خبر الطالب ومعرفة اعتمده وصحة الاجازة كما في  
 قراءته ولو قال له حديث عنى بما فيه ان كان روايتي مع رواية  
 من الغلط كان حايضا حسنا **الثاني** المجردة عن الاجازة  
 وهو ان يناوله كتابا ويقول هذا سماعي مقتصر عليه فاروه  
 انه لا يجوز له الرواية بها وانه قال الفقهاء واهل الاصول



وعاين من حوزة من المحررين فرع حوزة الزهري وهالك اطلاق  
حدثنا واخرنا في المنازلة وهو لا يثبت من جعل عرض المنازلة  
المقررة بالاجازة سماعا وعن لي نعيم الا صنفنا في الامرنا في  
وغيرها جواز في الاجازة المجردة عن المنازلة والصحيح الذي  
عليه المشهور واهل التحري المنع من ذلك وتخصيص ذلك بما  
يشعر بالاجازة كحدثنا اجازة او مناولة او اذا او اجاز في  
او ناولني وشبه ذلك واصطاح قوم من المتأخرين على اطلاق  
اسما في الاجازة واختار قوم ومال اليه البيهقي وقال ابن ابي  
ان كل قول البخاري قال لي صح فهو عرض ومناولة **الطريق**  
**للمستحق** ككاتبته وهي ان يكتب مسموعة الغائب او حاضر  
خطه او ياذن بكتبته له وهي ايضا ضربان مقرونه بالاجازة  
بان يكتب الله اجزت لك ما كتبت اليك او لك او كتبت به اليك  
وغيره من العبارات وهذه في الصحة والقوة كالمناولة المقررة  
بالاجازة ومجردة عنها بان يكتب اليه الشيخ قال حدثنا فلان  
وقد منع الرواية بها قوم واجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين  
وهو الصحيح المشهور وذلك عندهم معدود في المسد الموصول  
وفها اشعار قوي معنى الاجازة فهي وان لم يقرن بالاجازة  
لفظا فقد تضمنت معنى ويكفي في معرفه حظ الكاتب وشرط  
بعضهم اليقينة وهو ضعيف **الطريق السادس** الاعلام وهو ان  
يعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب روايته او سماعه مقتصر عليه

غيره

غير قابل اروه او شبهه فحوز الرواية به كثير من اهل الفتنة والحد  
والاصول واهل الظاهر منهم ان حرج وابن الصباغ حتى زاد  
بعض الظالمين فقال او قال له الشيخ عن رواية لا يروونها  
جازله روايتها عنه كما تقدم في السماع والصحيح انه لا يجوز  
الرواية لمجرد الاعلام وبه قطع بعض الشافعية واختاره  
المحققون لانه قد يكون الكتاب سماعه ولا ياذر في روايته  
لحلل يعرفه لكن يصح العمل به اذا صح سنده عنده **الطريق**  
**السابع** الوجادة وهي مصدر وحدثنا فلان غير مسموع من العار  
ومثالها ان يفتي على كتاب بخط شخص فيه احاديث يرووها ولم  
يسمها عنه هذا الواحد ولا له منه اجازة ولا غيرها قل ان  
يقول وحدت او قرأت بخط فلان او في كتاب فلان بخطه  
حدثنا فلان ويسوق في الاستناد والمتمن او يقول وحدت  
او قرأت بخط فلان عن فلان ويذكر الباقي هذا الذي استمر عليه  
العمل قديما وحديثا وهو من باب المرسل عرنا به اخذ شربا من  
الاتصال بقوله وحدت بخط فلان وربما دلل بعضهم فذكر الكتب  
وحدث خطه وقال فيه عن فلان او قال فلان وذلك ليس  
صحيح ان اوهم سماعه منه وجاز في بعضهم فاطلق في هذا الحديث  
واخرنا وانكر هذا على قاعله **فروع الاول** اذا وجد حديثا في  
تأليف شخص وليس بخطه قل ان يقول ذكر فلان او قال فلان  
اخبرنا فلان وهذا منقطع لم ياخذ شربا من الاتصال هذا كله  
اذا وثق بانه خط المذكور او كما به فان لم يكن كذلك فليقل



عن فلان او وجدت عن فلان ونحوه او قرأت في كتاب اخبرني  
فلان انه خط فلان او في كتاب ظننت انه خط فلان او في كتاب  
ذكر كذا به انه فلان او في كتاب قيل انه خط فلان واذا اراد ان  
ينقل من كتاب منسوب الى مصنف فلا يقل قال فلان كذا الا اذا  
وثق صحة النسخة بازقابها هو وثقة باصول متعددة كما تقدم  
في النوع الاول فان لم يوجد ذلك ولا نحو فليقل بلغني عن فلان كذا  
او وجدت في نسخة من كتاب الفلاني ونحو وقد تسامح الكثر الناس  
في هذه الاعصار باطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرر وثبت  
فيطالع احدهم كتابا منسوب الى مصنف وينقل عنه من غير ان يتيقن  
بصحة النسخة قائلا قال فلان كذا فان كان المطالع عالما فطنا لا يفتنه  
عليه في الغالب الساقط والمحول عن جهته رجوا ان يجوز له اطلاق  
اللفظ الجازم في هذا والى هذا استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه  
من كتب الناس **الثاني** العمل اعتمادا على الوجدان نقل عن معظم  
المحدثين والفقهاء المالكين وغيرهم انه لا يجوز وعن الشافعي وقطان  
من نظار اصحابه جواز وقطع بعض المحققين من الشافعيين بحجب  
العمل بها عند حصول الثقة وهذا هو الصحيح الذي لا يخفى هذه  
الافهام غير لانه لو وقف العمل على الرواية لاسدبانه لتعدد  
شرط الرواية **الفصل الثالث** في كيفية رواية الحديث وفيه انواع  
الاول حميد قوم في الرواية فافطروا وتساهلوا ففطروا فقال  
بعض المشددون لا صحة الايمان رواه من حفظه روي ذلك عن  
حنيفة وما كذا والصيدلاني وقال بعضهم خور من كتابه الا اذا

من يده وقال بعض المتساهلين يجوز الرواية من نسخ غير مقابلة بالحق  
فجعلهم المحاكم محروجين وهذا كثير وتعاظم قوم من اكابر العلماء  
والصلحاء والصواب ما عليه الجمهور وهو التوسط بين من اعطى  
والتزيط واذا قام في التمثل والضبط والمقابلة بما تقدم جازت  
الرواية منه وكذا ان قاب عنه الكتاب اذا كان القابل بسلامته  
من التعبير ولا سيما ان كان محررا بحفي عليه تعبيره قال **الثاني**  
الضرر اذا لم يحفظ ما سمعه فاستعار بثقة وحفظ كتابه واجتا  
عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التعبير صححت  
روايته وصح الرواية عنه قال الخطيب والبصير الامي كالضرب  
**الثالث** لو وجد في كتابه خلاف حفظه فان حفظه منه حجج  
اليه وارحفظ من ثم الشيخ اعتمد على حفظه ان لم يتيقن كل  
وحسن ان يذكرهما معا فيقول حفظه كذا وفي كتابي كذا وان لم  
فيه غيره قال حفظي كذا وقال فلان كذا ولو وجد سماء في كتاب  
ولم يذكره فعلى حنيفة وبعض الشافعية لا يجوز له روايته وذهب  
الشافعي واكثر اصحابه وابي يوسف ومحمد جوازها وهو الصحيح بشرط  
ان يكون السماع بخطه او بخط من يوثق به والكتاب مضمون بزيادة  
على الظن سلامته من التعبير بحيث تسكن اليه ثقة وانه اعلم  
**الرابع** قال في مخرج السنة ذهب قوم الى اتباع لفظ الحديث منهم  
ابن عمر وهو قول القسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة والكل  
بن الحسن وابن عيسى وعبد الوارث ويزيد بن زريع ووهيب بن  
قال احمد وتخي وذهب جماعة الى الرخصة في نقله باليغني عنهم





الحسن والشعبي والخللي قال ابن سيرين كنت اسمع الحديث من عشرة  
اللفظ مختلف والمعنى واحد وقال شيخنا الثوري ان قلت لي  
حدثكم كما سمعت فلا تصدقون فانما هو المعنى وقال وكيع ان  
لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس وقال ابن الصلاح من  
ليس عالما بالالفاظ ومقاصدها ولا خيرا بما حمل معانيها لا  
يجوز له الرواية بالمعنى بالاجتماع بل بتعين اللفظ الذي سمعه  
وان كان عالما بذلك فقد منعه قوم من اصحاب الحديث والفقه  
والاصول وقالوا لا يجوز الا بلفظه وقال قوم لا يجوز في حديث  
اليه صلى الله عليه وسلم وتجاوز في غيره وقال جمهور السلف والخلف  
من الظوايف يجوز في الجميع اذا قطع باداء المعنى وهذا في  
غير المصنفات اما المصنف فلا يجوز تغيير لفظه اصلا وان  
كان معناه اقول وقول من ذهب الى التفصيل هو الصحيح لانه  
صلوات الله عليه اوضح من نطق بالضاد وفي تراكيبه اسرار ودقائق  
ولا يوقف عليها الا بها كما هي فان لكل تركيب من التراكيب معنى  
حب الفصل والوصل والتقديم والتأخير لولم يراع ذلك لذهب  
مقاصدها بل لكل كلمة مع صاحبها خاصية مستقلة كال تخصيص  
والاهتمام وغيرهما وكذا الالفاظ التي ترى مشتركة او مترادفة  
اذ لو وضع كل موضع الالفاظ المعنى الذي قصد به ومن ثم  
قال صلوات الله عليه نضر الله عبدا سمع مقالته فحفظها ووعاها  
واذاها قرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو  
افقه منه رواه ابو داود والترمذي عن ابن مسعود كفي بهذا الحديث

لفظا

نضر الله عبدا  
سمع مقالتي

لفظا ومعنى شاهد صدق على ما نحن بصدده فانك ان اقبلت مقام  
كل لفظه ما يشاكلها او يرادفها اختل المعنى وقد فاك لو و  
موضع نضر الله رحم الله وغفر الله وما شاكلها العود المرمي فان من  
حفظ ما سمعه واذا من غير تعبير كانه جعل المعنى عظاما طريا  
ومن بدل وغير فقد جعله متبذرا ذابا وكذا الواجب ان اصاب  
قابا لم يعبر كان العبدية هي الاستكانة والمضي لا والله ورسوله  
بلا امتناع ولا استيناف من اداء ما سمع الى من هو اعلم منه وحسن  
المقالة بالتركيب من الكلام والخبر لانه حقيقة القول هو المركب  
من الحروف المفردة ليدل على وجوب اداء اللفظ المسموع واداء  
وعاها حفظها مشعر برندا التقرير لان الوعي ادامة الحفظ وعدم  
النسيان وفي رواية اخرى فاداهما كما سمعها او ثراها اعلم رواها  
وبلغها ونحوها دلالة على ان تلك المقالة مستودع عندك وان  
اداهها الى من هو احق بها واهلها غير معينة ولا متصرف فيها  
وكذا تخصيص ذكر الفقه دون العلم للايدان بان الحامل غير عار  
عن العلم اذ الفقه علم مدقق مستنبط من الاقيسة والنصوص ولو  
قل غير عالم لزم جهله وكذا انه رب وابطه كل معنى يخصها  
فان السامع احد رجلين اما ان لا يكون فقهيا فيحمله عليه اولا يعبر  
لانه غير عارف بالالفاظ المتشاكلة فيخطئ فيه او يكون عارفا بها  
لكنه غير يبيع فرما يضع احد المترادفين موضع الاخر ولا يقف  
على رعاية المناسبات بين لفظ ولفظ فان المناسبة لها خواص  
ومعان لا يقف عليها الادوية باساليب التلخيص كما قد تاه في شرح

رواية اخرى فاداهما  
كاسمها



مسألة  
من رأى في نسخة كان  
قد مر من نسخة أوله  
تتبعه الرواية

التبيان في قسم الفصاحة والله اعلم قال ابن الصلاح وقد روي  
ان بعض اصحاب الحديث رأى في المنام كأنه قد مر من نسخة أوله  
سبي فقبل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله صلى الله  
عليه وسلم غيرها برأي ففعل في هذا **فزع** اذا جوز الرواية  
بالمعنى فينبغي للحديث ان يفرق بين مثله وخوفه فلا يحل له ان يقول  
مثله الا بعد علمه ان الحديثين اتفقا لفظا وتحل له ان يقول  
اذا كان معناه قاله ابو حاتم **الخامس** ينبغي لمن روى حديثا  
اذا استبته او كما قال او نحو هذا وما اسبه ذلك من اللفاظ  
ذلك عن اس مسعود والى الدرداء وان رضى الله عنهم قال الخطيب  
والصحابه ارباب اللسان واعلم الخلق بمعاني الكلام ولم يكونوا  
يقولون ذلك الا خوفا من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى  
من الخطر قال ابن الصلاح واذا استبته على القاري فيما يقرأ  
لفظة فقراها على وجه يشك فيه ثم قال اي قال هذا القول  
او مثله او كما قال فهذا حسن وهو الصواب في مثله لا في قوله  
او كما قال يتضمن احاطة من الراوى واذا طالب في رواية  
صوابها عنه اذا رآب **السادس** اختلف في جواز اختصار  
الحديث الواحد ورواية بعضه فمنهم من منعه مطلقا ومنهم على  
منع الرواية بالمعنى ومنهم من منعه مع تجويز الرواية بالمعنى اذا  
لم يكن قد رواه هو او غيره على التمام ومنهم من جاز مطلقا قال  
مجاهد انقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه والصحيح التقصير  
وانه يجوز ذلك من العالم العارف اذا كان ما تركه غير متعلق بها

رواه

رواه بحيث لا يحتل البیان ولا يحلف الدلالة فيما ينقله بترك ما ترك  
فيجوز هذا وان لم يحرف الرواية بالمعنى لان المروي والمتروك جريان  
مفصلين ولا فرق بين ان يكون قد رواه قيل على التمام او لم يروه  
هذا اذا كان رفيع المتزلة بحيث لا يتم فاما من روى حديثا على  
التمام فخاف ان رواه ثانيا ناقصا ان يتم بزيادة او لا ونسيان ثانيا  
لقوله ضبطه وعقلته فلا يجوز له التقصير والله اعلم واما تقطيع  
المصنف للحديث في الابواب للاحتجاج فهو الى الجواب اقرب قد فعله  
مالك والبخاري ومن لا يخص من الامة قال ابن الصلاح ولا يلزم من  
كراهية قال الشيخ يحيى الدين وما اظن يوافي عليه اقول اي لا يوافقه  
احد في هذه الكراهية لانه قد استمر في جميع الاحتجاجات في العلوم  
ايراد بعض الحديث احتجاجا واستشهادا نحو من وعزمهم **السابع**  
لا يروى بقراء الحان ومصحف وطريق السلامة الا من اقرأه اهل  
المعرفة والتحقيق فان وقع في الرواية لحسن وتخريف قال ابن سيرين وغيره  
برواه كما سمعه والصواب تقريره في الاصل على حاله مع التصيب  
عليه وبيان صوابه في الحاشية اذا كان التخريف في الكتاب واما في  
السمع فالاولى ان يقرأ على الصواب ثم يقول وفي رواية او عند  
شيخنا او في طريق فلان كذا ولما ان يقرأ ما في الاصل ثم يترك الصواب  
واحسن الصلاح اصلاحا بها جاز في رواية اخري او حديث اخر  
واذا كان الاصلاح بزيادة شئ سقط فان لم يغير معنى الاصل فعل  
ما سبق وان كان الاصلاح بزيادة يشتمل على معنى معاير لما وقع في  
الاصل تالك فيه الحكم بان يذكر ما في الاصل مقروبا بالنبية على ما



ليس من معرفة الخطا ومن ان يقول على شجة ما لم يقل وان علم ان بعض  
 الرواه اسقطه وان من فوقه الى به الحق الساقط في نفس الكتاب  
 مع كنهه يعني مثاله عن عروة عن عمه انها قاله كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يمدى الى راسه فارجله اسقط الراوي عن عائشة  
 ولا بد من ذكرها لما علمنا ان المحامي كذلك رواه فاذا الحقنا  
 الساقط قلنا عن عمر يعني عن عائشة انها قالت هذا ان علم ان  
 شجرة رواه على الخطا فان رآه في كتابه وغلب على ظنه انه مركب  
 لا من شجرة لجه اصلاحه في كتابه وروايته ايضا كما لو اندرس  
 من كتابه بعض الاسناد والمتن فانه يجوز اصلاحه من كتاب غيره  
 اذا عرف صحته وثق به وهكذا الحكم في استنباط الحافظ ما شك  
 فيه من كتاب غيره او حفظه واذا وجد كنهه من غيره او غيرها  
 وهي غير مضبوطة واشتطك عليه جارا ان يسأل عنها اهل العلم  
 بها ورواها على ما يجزوه روي ذلك عن احمد والحق **فزع** عن  
 الاصمعي يقول ان اخوف ما اخاف على طالب العلم اذا لم يعرف الحق  
 ان يدخل في حبه قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب على سعيه  
 فليتبوا مقعده من النار لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلج فيها  
 روية عنه وتحت فيه كذبت عليه **الناظر** اذا كان الحديث عنده  
 عن اثنين او اكثر ويزر روايته تفاوت في اللفظ والمعنى واحدا  
 جمعها في الاسناد ثم يسوق الحديث على لفظ احدها ويقول  
 اخبرنا فلان وفلان واللفظ فلان او هذا اللفظ فلان قال  
 او قال اخبرنا فلان وما اشبه هذا من العبارات ولمسلم في صحيفته

ان اخوف ما اخاف  
 على طالب العلم اذا  
 لم يعرف الحق

عبارة اخرى حسنة كقوله حدثنا ابو بكر وابو سعيد كلاهما عن  
 ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد الاحمر عن الاعمش وساق الحديث  
 فاعادته ذكر احدهما اسعارا باللفظ له واما اذا لم يحض بل  
 خلط اللفظين فقال اخبرنا فلان وفلان وثقاريا في اللفظ  
 قال اخبرنا فلان فهو جاز على حوز الرواية بالمعنى واما قول  
 ابي داود في السنن حدثنا مسدد وابو يونس المعنى قال حدثنا ابو  
 لا حوص مع اسيا له في كناه فيحتمل ان يكون من قبيل الاول  
 فكون اللفظ للمسدد ويوافقه ابو يونس في المعنى ويحتمل ان يكون  
 من قبيل الثاني فيكون اللفظ لهما جميعا بالمعنى واما اذا جمع بين  
 رواه الثغور في المعنى وليس ما ورد لفظ واحد منهم وسكت عن  
 بيان ذلك فقد عيب هذا البخاري وغيره ولا بأس على حوز الرقا  
 بالمعنى والله اعلم **الناسع** حرو المعادة لحذف قال ونحو قما بين  
 رجال الاسناد خطأ ولا بد من التلفظ به حال القراءة واذا كان  
 في اثنا الاسناد قرى على فلان اخبرك فلان وفيه قرى على فلان  
 حدثنا فلان مسني للمقاري في الاول ان يقول قيل له اخبرك  
 فلان وفي الثاني قرى على قال حدثنا فلان واذا تكرر كلمة  
 قال كقوله في كتاب البخاري حدثنا صالح بن حبان قال قال عامر  
 الشعبي فانهم حذفوا احدهما في الخط وعلى القاري ان يلفظ بها  
 وسيل الشيخ في ما واه عن تركه القاري قال فقال هذا خطأ من  
 فاعله قال والاظهر انه لا يبطل السماع به لا حذف القول حيز  
 اختصارا قد جاء به القرآن العظيم والله اعلم **العاشر** قال الشيخ



ابن الصلاح الظاهر انه لا يجوز تغيير قال النبي الى قال رسول  
 الله ولا عكسه وان جازنا الرواية بالمعنى لاختلاف معناها وقا  
 غير الصواب انه يجوز لان معناها واحد وهو مذهب احمد  
 - وحماد بن سلمة والخطيب قال القاضي ابن جماعة ولو قيل يجوز  
 تغيير النبي الى الرسول ولا يجوز عكسه لما بعد لان في الرسول معنى  
 زايد على النبي وهو الرسالة فان كل رسول لا يني وليس كل نبي  
 رسولا اقول وفيه بحث لما روي البخاري عن البراء بن عازب انه  
 حين دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا وسلك الذي ارسلت لانه اراد الجمع بين الوصفين النبوة  
 والرسالة كذا عن ابن الاثير **الحادي عشر** اكان في سماعه بعض  
 الزهري عليه بيانه حاله الرواية ومنه اذا حدثه من حفظه في  
 المذاكرة فيقول حدثنا مذاكرة ومع جماعة التخل عنهم حال المذاكرة  
 واذا كان الحديث عن ثقة ومجروح او ثقتين فالاولى ان يذكرهما  
 لاحتمال انفراد احدهما بشئ فان اقتصر على ثقة واحد في الصورتين  
 جاز لان الظاهر اتفاقهما **الثاني عشر** اذا سمع بعض حديث من شيخ  
 وبعض من آخر في لطفه ورواه جملة عنهما وبين بعضه عن احدهما  
 وبعضه عن الآخر جاز كما فعله الزهري في حديث الافك فانه رواه  
 عن ابن المسيب وعروة وعبيد الله وعلقه وقال لو كل حديث ثمانية  
 من حديثها الواقف على ثمانية وسال الحديث الى اخره ثم ما من شئ من  
 ذلك الحديث الا هو في الحكم كانه رولة عن احد الرجلين على الابهام  
 حتى لو كان احدهما مجروحاً لم يلزم الاحتجاج بشئ منه ما لم يبين انه

من الثقة ولا يجوز ان يسقط احد الراويين بل يجب ذكرهما  
 مبينا ان بعضه عن احدهما وبعضه عن الآخر **الباب الرابع في اسما**  
**الرجال** وطبقات العلماء وما يتصل لك هذا عنهم عظيم  
 الفائدة يعرف به المرسل والمتصل وفيه فصول **الفصل الاول**  
 في معرفة الصحابة رضي الله عنهم واحود ما صنع فيها الاستيفاء  
 لاس عبد البر لولا انه ذكر فيما شجر بين الصحابة وما حكم عنهم على طريق  
 الاخبار بين وقد جمع فيها ابن الاثير كتابا باحسا جامعاً وضبط  
 واجاد فيه وفي هذا النوع فروع **الاول** الصحابي عند الحديث  
 هو كل مسلم راي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند بعض الاصوي  
 من طائفة محالته على طريق التبع والاخذ عنه وعند سعيد بن المسيب  
 هو من صحى منه او عرأ عروة وهو ضعيف لما يقتضي ان لا يكون حراً  
 واضرا به صحابياً وعرف الصحبة بالتواتر والاستعاضة او قول صحابي  
 او قوله اذا كان عدلاً **الثاني** الصحابة كلهم عدول سواء كان بسوا  
 القن ام لا باجماع من يعقد بهم قال ابو زرعة الرازي في خبر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف واربعة عشر الفا من الصحابة  
 ممن سمع منه وروى عنه من اهل المدينة واهل مكة ومن بينهما  
 والاعراب ومن شهد معه حجة الوداع واختلاف في عدد  
 طبقاتهم والنظر في ذلك الى السبق بالاسلام والهجرة وشهود  
 المشاهدة العاضلة مع النبي صلى الله عليه وسلم وجعلهم  
 للحاكم امي عشر طبقه وفضلهم عن اهل السنة لاختلاف الاربع على  
 الترتيب ثم تمام العشرة ثم اهل بدر ثم احدث بيعة الرضوان

قال ابو زرعة الرازي في خبر رسول  
 صلى الله عليه وسلم عن مائة الف واربعة  
 عشر الفا من الصحابة ممن سمع منه  
 وروى عنه من اهل المدينة واهل مكة  
 ومن بينهما والاعراب ومن شهد  
 معه حجة الوداع



أولهم أسلاف الرجال  
أبو بكر ومن الصبيان  
علي ومن الفساح  
ومن الموالين  
العبيد بلال

من اسم عبد الله  
توابعه

ومن له مرتبة أهل العقبتين **الثالث** أولهم أسلاف الرجال  
أبو بكر ومن الصبيان علي ومن النساء حديجة ومن الموالين زيد  
ومن العبيد بلال **الرابع** أكثرهم حديثاً أبو هريرة وعائشة  
وابن عمر وابن عباس وجابر وأنس وقال مسروق انتهى علم  
الصحابة رضي الله عنهم إلى عمرو وعلي وإلى ورید وإلى الدرداء و  
ابن مسعود وأكثرهم قتيلاً ابن عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص  
وليس ابن مسعود منهم قال البيهقي لأنه تقدم موته وهو كاعنوا  
حتى أتيح إلى علمهم وكذا ما يروى عن عبد الله وهم نحو ما يتبين  
وعشرين **الفصل الثاني** في معرفة التابعين وهو كل مسلم صحب  
صحابياً وقيل من لقيه وهو الأظهر قال الحاكم هم خمسة عشر طبقة  
الأولى من أدرك الحرة قيس بن الحارث وابن المسيب وغيرهما  
وغلط في ابن المسيب فإنه ولد في خلافة عمر رضي الله عنه ولم  
يسمع من أكثر العشرة وقيل لم يسمع سماعه من عمر سعد وأبا ذؤيب  
فسمعهم وروى عنهم ولم يشاركه في هذا رجل وقيل لم يسمع  
عبد الرحمن بن عوف الدين ولدوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم  
من أدركه من التابعين المحضون وأحد محضهم  
سمع الرا هو الذي أدرك الجاهلية وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم ولم يرو عنه مسلم عشرين نفساً وهم أكثر ممن لم يذكر  
أبو مسلم المرواني وأما حنف ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة  
ابن المسيب والقاسم بن محمد وعروة وخارجة بن زيد وأبو سلمة  
بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عيسى وسلمان بن يسار وأشداد

الشيخ

الشيخ فخر الدين **المالكى السمسكى** الأكل من لا يقتدى بأبيه فقتلته  
صيرى من الذين خارجه محمد بن عبد الله عروة واسم سعيد أبو بكر سليمان  
خارجه وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله يدل إلى سلمه وجعل  
أبو الربيع يدل لها ابن بكر بن عبد الرحمن وعمر بن أحمد بن حنبل قال أفضله  
التابعين ابن المسيب قيل فعاقبه وأبو سود فقال هو رها عنه لا أعلم  
فيهم مثل ابن عمر المديني وقيس وعنه أفضلهم قيس وأبو عثمان وعلمه  
ومسروق وقال أبو عبد الله ابن خنيفة أهل المدينة يقول أفضلهم الثاني  
ابن المسيب وأهل الكوفة أبو بصير والحسن وقال ابن أبي داود  
سيدنا التابعيات حفصة بنت سيرين وعمر بنت عبد الرحمن وبلية  
أم الدرداء وقد عرفت طبقة في التابعين ولم يلقوا الصحابة وطبقة  
هم الصحابة فليست فطر لذلك **الفصل الثالث** في الأسماء والكنى  
والألقاب وفيه أنواع **النوع الأول** في الأسماء وهو أقسام الأول  
معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة وهو من عمن  
تسخر الحاجة إليه لمعرفة التمييز مثاله محمد بن السائب الطائي هو أبو  
النضر المروى عنه حديث يتم الداري وعدى بن إدريس وهو حماد  
بن السائب المروى عنه ذكره كل مسك دباغة وهو أبو سعيد الكلابي  
يروى عنه عطية العوفي التفسير ويدل به مؤيداً له أبو سعيد الخدري  
**الثاني** معرفة الأسماء المفردة وهو من حسن من الصحابة أجمل  
بالجيم جيب التصغير شكل بنحيتين والسيف المحجة سدر بن بفتح  
السين شمعور بالسيف المحجة والعمر الممثلة وقال أبو بكر المحجة  
جندى بنهم الصاد الممثلة مصغر صناع بنهم الصاد والنور والبار المولى

له



قال ابن الصلاح ومن قال صالح فقد اخطأ كله بفهمها واصبه  
 بفتح الصاد المهملة سمشه الخبز بالنون والشين المعجمة مصغرا  
 همدت مصغرا بالباء الموحدة ليس باللام على وزن الجي ومن عمر الصحابة  
 اوسط وتدرج مع المشاء من فوق وقيل من تحت وضم الدال  
 حبلان بكسر الحيم او المحلد بفتحها الدحيز بالحيم مصغرا بكسر الراء  
 نون المكالي بكسر الباء وحذف المكاف وعلب على السنتم الفتح  
 والتشديد ضربت وشيم مصغرا ان همدان يريد عمر الخطاب رضي  
 الله عنه بالذال المعجمة وفتح الميم كالباء وقيل بالبدال واسكا  
 الميم كالقبيله **الثالث** المولف والمختلف وهو ما يتفق في الخط  
 دون اللفظ تحت المحدث معرفة والافك خطاؤه واكمل ما  
 فيه الاكمال لان الماكولا وفيه **اعوان** وما ضبط قسما احدهما  
 على العموم كسلام كله مسددة الاخمسه والدردع الله ومحمد بن سلام  
 شيخ البخاري وسلام بن محمد بن ناهض المقدسي وسلام بن محمد بن  
 عبد الوهاب بن سلام المتكلم الحسائي الى على المعز بن وسلام بن  
 الى الحقيق وعمار بن ليس فهم بكسر العين الا الى بن عمان الصحابي فهم  
 من ضمة **الميم** ومن عدا جمهورهم بالصميم وفهم جماعة بالفتح وتشد  
 الميم والقسم الثاني ما في الصحيحين او الموطا على الخصوص يسار كلام  
 بالمشاء مهم المهملة الا محمد بن يسار فبالموحد والمجهم وفيما يسار  
 بن سائلة وان الى يسار بتقديم السين وغير ذلك **الرابع** المتفق  
 والمفترى هو متفق خطا ولفظا والخطيب فيه كتاب نفيس  
 وهو اقسام الاول اتفقت اسماوهم واسما ابايهم كالخليل بن

ع  
 همدان  
 همدان

ع  
 كسلا مشددة

ع  
 عماره بكسر العين

احمد

احمد سبه الثاني اتفقت اسماوهم واسما ابايهم واجدادهم كما  
 بن جعفر بن حمدان الثالث اتفقت الكنية والنسب معا كابي عمرا  
 الجوني **الخامس** المشاهير في الاسم والنسب المتمايزون بالتقديم  
 والتاخير كيزيد بن الاسود الصحابي الجراحي والخزني المحرم المشهور  
 بالصلاح وهو الذي استسقى به معوية والاسود بن يزيد النخعي  
 التامعي الفاضل **السادس** معرفة المنسوب الى غير ابايهم هم اقسام  
 الاول الى ابيه لمعاد ومعروف وعود بنو عفران هم وابوهم  
 الحارث بن قاعة الانصاري وبلال بن حمامه وابو رباح الكندي  
 الى حديثه كيعلى بن ميمه وابو اميه والثالث الى جد كابي عبيدة  
 بن الجراح رضي الله عنه هو عامر بن عبد الله بن الجراح والرابع  
 الى جسي اسب كالمقداد بن عمرو الكندي يقال له اسر الاسود كانه  
 كان في حجر الاسود بن عبد يغوث فبينما **السابع** النسب التي على  
 خلاف ظاهرها ابو مسعود البصري لم يشهد لها في قول الاكثر  
 بل يزلها وسليمن التميمي نزل فهم وليس منهم **الثامن** المبهات  
 صنف فيها عبد الغني ثم الخطيب ثم الاقوع بن حابس وحديث السائلة  
 عن غسل الخيض فقال صلى الله عليه وسلم خذي فرصه هي اسما **العا**  
 يزيد بن السكن الثاني الا بنو البنت كحديث ام عطية في غسل بنت  
 النبي صلى الله عليه وسلم بما وسدره هي زينب رضي الله عنها  
 والثالث العم والعمه كرافع بن خديج وعمره وهو ظهير بن رافع  
 وزباد بن علاقة وعمره وهو قطبة بن مالك وعمره جابر التي بكت اياه  
 يوم احد هي فاطمة بنت عمرو وقيل هند الرابع الروح والبروجة

بنوهم واسما ابايهم واسما اجدادهم واسما اجدادهم واسما اجدادهم



روح سبيعه وسعد بن خله وزوج بروع بفتح الباء وعند  
 الحديث بالكسر هلال بن مرة **النوع الثاني** في الكنى وهو اقسام الاول  
 من سمي بالكنية ولا اسم له غيرها وهم ضرار من له كنية كابي بكر  
 عبد الرحمن احد الفقهاء السبعة اسمه ابوبكر وكنيته ابو عبد  
 والثاني من له كنية له غير الكنية التي هي اسمه كابي بلال عن نريك  
 والى حصين بفتح الحاء عز الهمزة الرارى الثاني من عرف بكنيته  
 ولم يعرف له اسم الا كابي اناس بالنون صحابى والى مويهية  
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث من لقب بكنية  
 وله غيرها اسم وكنيته كابي تراب على بن ابي طالب والى الحسن الرابع  
 من له كنيستان او اكثر كابن حرج الى الوليد والى خالد ومنصور  
 الفزاري الى بكر والى الفتح والى القاسم **النوع الثالث** في  
 الالقاب وهي كثيرة ومن لا يعرفها قد يظنها اسما فيجعل من ذكر  
 باسمه في موضع اخر شخصين والى فيه جماعة وما كرهه الملقب  
 فلا حوز ولا يجوز لمعوية الضال ظل في طريق مكة فلقب ضالا  
 وعبد الله بن محمد بن الضعيف كان ضعيفا في جسمه عند رجب جماعة  
 كل منهم محمد بن جعفر اولهم محمد بن جعفر صاحب **سبعة الفصول**  
**الرابع** في انواع ستنى **النوع الاول** في معرفة الموالى اهم ذلك  
 معرفة الموالى المنسوب الى القبائل مطلقا كعلاز القرشي ويكنون  
 مولى لهم ثم منهم من يقال مولى فلان ويراد عتاقه وهو الغالب  
 ومنهم مولى الاسلام كالحارثى الامام مولى الجعفيين لا يجد  
 كان محسبا فاسلم على يد الامان الجعفى ومنهم مولى الخلف كالكلى بن

مولى الاسلام كالحارثى  
 الامام مولى الجعفيين  
 لان حقه كان نبوتيا  
 فاسلم على يد الامان الجعفى

نرى

انس الامام ونفرهم اصحابيون حميريون صلوه مولى ليم قرشيا  
**النوع الثاني** معرفة اوطار الرواه قد كانت العرب الما ينسب  
 الى قبايلها فلما جاء الاسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا  
 الى القرى كالعم ثم من كان نازلا من بلد الى فإراد الانتساب اليها  
 فليسد بالاول فيقول فى النافله من مصر الى مشى الى مصر ثم الى  
 ومن كان من اهل قرية بلدة فحوز ان ينسب الى القرية والى البلدة  
 والى الناحية والى الاقليم والى عبد الله بن الحارث وعمر بن اقام  
 فى بلدة اربع سنين سب اليها **النوع الثالث** في النوازع والوفاء  
 هو من مهم به تعرف اتصال الحديث وانتظامه وقد ادعى قوم الروا  
 عز قوم فظروا المارح فظروا انهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم  
 بسنين **فروع الاول الصحيح** فى من سيدنا سيد البشر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ابي بكر وعمر رضى الله عنهما ثلثون  
 قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الاشين كاشي عشر خلت  
 من شهر ربيع الاول سنة احدى عشر من هجرة صلى الله عليه وسلم  
 الى المدينة ومنها التاريخ وابوبكر رضى الله عنه فى جمادى الاول  
 سنة ثلاث عشر وعمر رضى الله عنه فى ذى الحجة سنة ثلث عشر  
 وعثمان رضى الله عنه فى سنة خمس وثلاثين ابن ابي وثمانين سنة  
 وقيل ابن تسعين وقيل غير ذلك وعلى رضى الله عنه فى شهر رمضان سنة  
 اربعين ابن بنت وستين وقيل اربع وقيل خمس وطلحة والزبير فى  
 جمادى الاول سنة ست وثلاثين قال الحاكم كانا ابى اربع وستين  
 وقيل غير قوله وسعد بن ابى وقاص سنة خمس وخمسين على الاصح

عن  
 قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فى الاشين كاشي عشر خلت  
 من شهر ربيع الاول



ابن ثلث وسبعين وسعيد سنة احدى وخمسين ابن ثلث اواربع  
وسبعين وعبد الرحمن بن عوف سنة اثني وثلاثين ابن خمس وعشرين وابو  
عبيد سنة ثمان وعشرين ابن عمار وخمسين وفي بعض هذا خلا في الثاني  
صحا ابن عات ستين سنة في الجاهلية في الاسلام وما ثانيا بالمدنية سنة  
اربع وخمسين حكيم بن خزام وحنان بن ثابت ابن المنذر بن خزام قال  
ابن اسحق عاشر حسان واباؤه الثلثة كل واحد مائة وعشرين سنة  
ولا يعرف لغيرهم من العرب مثله وقيل مات حسان سنة خمسين  
**الثالث** اصحاب المذاهب المتبوعة سفين الثوري مات بالبصرة  
سنة احدى وستين ومائة مولد سنة سبع وتسعين مالك بن  
انس مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة قيل ولد سنة ثلث  
وتسعين وقيل احدى وقيل اربع وقيل سبع ابو حنيفة النعمان بن  
ثابت مات ببغداد سنة خمس وخمسين ومائة وكان ابن سبعين ابو عبد  
الله محمد بن ادرس الشافعي مات بمصر اخر رجب سنة اربع  
ومايتين وولد سنة خمس ومائة ابو عبد الله احمد بن حنبل مات  
مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة احدى واربعين ومايتين  
وولد سنة اربع وستين ومائة **الرابع** اصحاب كتب الحديث المعتمدة  
ابو عبد الله البخاري ولد يوم الجمعة لثلاث عشر خلت من شوال سنة  
اربع وتسعين ومائة ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومايتين  
ومسلم مات بنيا بور الحسن بنين من رجب سنة احدى وستين  
وحايتين ابن خزيمة وخمسين وابوداود السجستاني مات بالبصرة في  
شوال سنة سبع وسبعين ومايتين وابو عيسى الترمذي مات برمد لثلاث

عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومايتين وابو عبد الرحمن  
النسائي مات سنة ثلث وثلثمائة ثم سبعة من الحفاظ في مصنفاتهم  
احسنوا التصنيف وعظيم النفع يتصايفهم ابو الحسن الدارقطني  
مات ببغداد في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة وولد  
فيها سنة سنة ست وثلثمائة ثم الحاكم ابو عبد الله النيسابوري  
مات بها في صفر سنة خمس واربعماية وولد بها في شهر ربيع الاول  
سنة احدى وعشرين وثلثمائة ثم ابو محمد عبد الغني بن سعيد حافظ  
مصر ولد في ذي القعدة سنة اثني وثلاثين وثلثمائة ومات مصر في  
صفر سنة تسع واربعماية ابو نعيم احمد بن عبد الله الاصبهاني ولد  
سنة اربع وثلاثين وثلثمائة ومات في صفر سنة ثلثين واربعماية بانه  
وبعدهم ابو عمر بن عبد البر حافظ المغرب ولد في شهر ربيع الآخر سنة  
ثمان وستين وثلثمائة وبوحي بشاطبة في سنة ثلث وستين واربعماية  
ثم ابو بكر السهتي ولد سنة اربع وثمانين وثلثمائة ومات بنيا بور  
في جمادى الاولى سنة ثمان وخمسين واربعماية ثم ابو بكر الخطيب النخعي  
ولد في جمادى الاخر سنة اسن وسبعين وثلثمائة ومات ببغداد في  
ذي الحجة سنة ثلث وستين واربعماية **خاتمة** في اداب الشيخ والظا  
والكاتب اعلم ان علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الاخلاق  
ومحاسن الشيم وينبغي مساوى الاخلاق ومساكن الشيم وهو من علوم  
الآخرة لا من علوم الدنيا فمن اراد التصدي لاسماع الحديث واستقام  
او لا فائدة شي من علومه ولا استفادته فليقدم تصحيح اليه واخلاصها  
وليظهر قلبه من الاعراض الدنيوية وادناسها وليحذر تلبسه حب

علم الحديث من علوم  
الآخرة لا من علوم الدنيا



الرياسة ورعوناتها وطلب مال وغير ذلك مما لا يراد به وجه  
الله تعالى وفيها فصول **الفصل الأول** في آداب الشيخ يستحب  
للمتصدي لاسماع الحديث ان يبلغ اربعين لأنها انتهاز الكهولة فيه  
بمجمع الاشد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن اربعين وقال  
ابن الصلاح هذا محمول على من تصدى للحديث بنفسه من غير براعة  
في العلم والحق انه متى احتج الى ما عنده استحب له التصدي لنشره  
في اي مكان كان كالك فانه تصدى له وله نصف وعشرون سنة  
وقيل سبع عشر والثاني اخذ عنه العلم وفي سن الحديث وعمر  
بن عبد العزيز لم يبلغ الاربعين وغيرهم ممن نشروا علوما لا تخصي لم  
يلغوا ذلك ومتى خشي عليه المهرم والحرف والتخليط امسك  
عن التحديث وحلف ذلك باختلاف الناس فقد حدث خلق  
بعد مجاوزة الثمانين لما ساعدوا التوفيق وصحبته السلام  
كانس بن مالك وسهل بن سعد وعبد الله بن ابي اوفى من الصحابة  
وكذلك وابن عيينة والليت وابن الجعد وحدث قوم بعد المائة  
كالحسن بن عرفة والي القسمة البعوي وغيرها وينبغي ان لا يحدث  
مخضرم من هو الى منه لسنة او علمه او غيره ذلك وقيل لا يحدث  
في بلد فيه من هو اولى منه واذا اطلب منه ما يعلمه عند من  
اولى منه ارشد اليه لان الدين النصيحة ولا يمتنع من حديث احد  
لعدم صحة نيته فانه يرحى له تصحيحها وليحرص على نشره وليتبع  
جزيل اجره واذا اراد حضور مجلس التحديث فليقتد بالامام  
مالك رضي الله عنه فانه اذا اراد ان يحدث توشا وجلس على

صدر فراشه وشرح لحيته وتطيب وتكلم في جلوسه بوقار  
وهيبة وحدث وقال احب ان اعظم حديث رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وكان يكره ان يحدث في الطريق او هو قائم او  
يستجمل فان رفع احد صوته في مجلسه زجره ونسحب له ان  
يقبل على الحاضر من كلامه ولا يسرد الحديث سردا يمنع السامع  
من ادراك بعضه وليفتح مجلسه بقراءة قارى حسن الصوت  
فاذا فرغ استنصت المستملى اهل المجلس ثم الشيخ يسلم ويدعو اهل  
الحمد لله رب العالمين اكل الحمد على كل حال والصلوة والسلام  
الايمان على سيد المرسلين كلما ذكره الذاكرون وكما غفل عن  
ذكر الغافلون اللهم صل على محمد وعلى اله وسائر النبيين  
والكل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي ان يساله السائلون  
ويستحب له الشا على شجرة في حاله الرواية عنه عما هو اهل له فقد  
فعل ذلك غير واحد من السلف ولا بأس ان يذكره بما يعرف  
به من لقب او نفسه ولو الى ام او صنعه او وصف في بيته وما  
ان يجمع في املاية جمعا من شيوخه مقدما افضلهم وعلى من كل  
شيخ حدثا وتختار في التقديم ما على سنة وقصر متنه ونبيه على  
ما فيه من علو وفاية وضبط مشكل وتجنب ما لا يحتمل عقول  
الحاضرين او يخاف عليهم الوهم في وهمه وسبحان ان يحدث ملبيا  
محصلا متيقظا يبلغ غلظه اذ اكثر الجمع ويستملى مرتفعا على مكان  
كالكرسي ونحوه والا فاما وعليه تبليغ لفظه على وجه ثم يختم  
املاية بشي من الحكايات والنزادر والاشادات في الزهد والاداء

يستحب ما لا يحتمل عقول  
الحاضرين او يخاف  
عليهم الوهم



ومكارم الاخلاق واذا قصر الحديث عن التخرج واستغله عنه  
استعان ببعض الحفاظ في التخرج له فاذا فرغ من الاملاء قابل ما  
املاه **الفصل الثاني** في ادب الطالب ينبغي له في طلبه ان يشهد  
الى الله تعالى في التوفيق والتيسير وياخذ بالاداب السنية  
والاخلاق المرضية وقد تقدم الكلام في السن الذي ينبغي  
فيه بسماع الحديث وليتقدم مدة امكانه وينزع جهده في تحصيله  
وليبدأ بسماع ارجح شيوخ بلد اسنادا وعلما ودينا وشهرة  
فاذا فرغ من مهيات بلده رحل في الطلب فان الرحلة من عادة  
الحفاظ المتبرزين ولا حملة الشر في الطلب على الساهل في  
السماع والتحمل فيجلب شي من شروطه وليعمل بما يمكنه العمل به مما  
يسمعه من الحديث في انواع العبادات والاداب فذلك زكوة  
الحديث كما قال بشر الخافى يا اصحاب الحديث اذ اذ زكوة هذا المخذ  
اعملوا من كل ما يتي حديث خمسة احاديث وهو سبب حفظه  
وليحظ شيخه وكل من يسمع منه فان ذلك من اجلال العلم والتجرد  
رضاه ولا يطيل عليه بحيث يضجر فرما كان ذلك سبب حرمانه  
وعن الزهري قال اذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب  
وليست شيوخه في امور وكيفية ما يعتمد من اشغاله وما يشتغل  
فيه فاذا فارقتا ارشده من الطلبة اليها فان كان ذلك  
لوم خاف على فاعله عدم النفع فان ترك الحديث افادته وشره  
ممو ولا يمنعه للحيا والكبر من البيع والتحصيل واخذ العلم من  
دونه في سن او نسب او منزلة وليصبر على جفا شيخه وليعتن

ع  
زكوة الحديث

ع  
اذا طال المجلس  
كان للشيطان  
فيه نصيب

بالمهم ولا يضيع زمانه في الاكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة وليكتب  
وليسمع ما يقع له من كتاب او جزء بكامله ولا يحس منه لغير ضرورة  
فان احتاج اليه تولا به نفسه فان قصر عنه استعار حافظ ولا  
يقتصر بمجرد سماعه وكتبه دون معرفة وفهم بل يتعرف صحة وثقة  
ومعانيه وفقهه واعرابه ولغته واسماء رجاله وتحقق كل ذلك  
ويعتني بايقان مشكله حفظا وكتابة ويقدم في ذلك كله الصحيحين  
ثم بقية كتب الائمة كسنن داود والترمذي والنسائي وابن ماجه  
ثم كتاب السنن الكبير اليه في فانا لا نعلم مثله في باب ثم المسانيد  
كمسند احمد ابن حنبل وغيره ثم من كتب العلل كناه وكتاب  
الدارقطني ومن التواريخ تاريخ البخاري والري في خيمته ومن  
كتب التخرج والتعديل كتاب ابن ابي حاتم ومن مشكل الاما كتاب  
ابن ماكولاه ويعتني بكتب غريب الحديث وشروجه كلامه به مشكل  
نحت عنه وايقنه ثم حفظه وكتب ويحفظ الحديث قليلا قليلا  
ولم يشتغل بالتخرج والتصنيف اذا اناهل له معتنيا بشرحه وبيان  
مشكله واتقانه فقل ما تهر في علم الحديث من لم يفعل والعلماء  
الحديث في تصنيفه طريقان احدهما على الابواب كما فعله النجاشي  
ومسلم مذكر في كل باب ما عنده فيه الثانية على المسانيد فجمع  
في ترجمه كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحة وضعيفة وعلى  
الطريق يربط على الحروف او على البقايل فيقدم بنوها ثم  
الا قرب فالاقرب وقد يربط بالسابقة فيقدم العجيز ثم اهل



بدر ثم الحدس ثم من هاجرينها وبين الفتح ثم اصاغر الصحابة  
 ثم النساء سدا مهابات المؤمنين **الفصل الثاني** في ادب الكتاب  
 اختلف السلف في كتابة الحديث فكرها طائفة واما حاشا آخر  
 ثم اجمع اتباع التابعين على جوان فليل اول من صنف فيه  
 ابن حرج وويل مالك وويل الربيع بن صبيح ثم انتشر تدوينه وجمعه  
 وظهرت فوايد ذلك ونفعه وعلى كاتبه صرف الهمة الى ضبطه  
 وتحقيقه شكلا ومطابقا من اللبس معه ولا يستغل بتقييد  
 الواضع وقيل يشكل الجمع لاجل المتدي وغير المتحر ويكوز اعتناء  
 بشكل المتبس من اسم الرجال اكثر لانه ثقل على محض ويستحب ضبط  
 المشكل في المتن وبيان في الحاشية لانه ابلغ وحسن حروف الخط  
 ولا يعلقه تعليقا ولا يدققة لتخفيف حمله في السفر فان الخط علا  
 فاحسنه اسم قال بعضهم كتب ما ينفعك وقت الكبر وضعف  
 البصر ولا يصطح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس الا ان يبين مراده  
 في اول الكتاب ليعرفه من يقف عليه ويعتني بضبط مختلف  
 الروايات وتيسرها فيجعل كتابه على رواية ثم ما كان في غيرها  
 من زيادة المحتمل في الحاشية او نقص علم عليه او خلافه ثم  
 ويسمى راويه مبينا **فروع الاول** يجعل بين كل حديثين دارة  
 واستحب الخطيب ان يكون عقلا اي بلا علامة فاذا قابله بقط  
 وسطها ولا يكتب المضاف في آخر سطر والمضاف اليه في الآخر  
 واذا كتب اول اسم الله تعالى اتبعه بالتعظيم كعز وجل ونحو

ع  
 ورواه  
 الكتاب ما ينفعك  
 وقت الكبر  
 وضعف  
 البصر

ع  
 دارة عقلا

وحافظ على كتابة الصلوة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كما كتبه ولا يسام من تكراره وان لم يكن في الاصل ومن اغفل  
 ذلك حرم خطا عظيما ويصلي بلسانه على النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما كتبه ايضا وكذلك الترخي والترحم على الصحابة والعلماء  
 وتكرار الصلوة دون التسليم او بالعكس روي ابن الصلاح عن  
 حمزة الكنايني كنت اكتب الحديث واكتفي بالصلوة عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي مالك لا تتم الصلوة على  
 قال فما كتبت بعد ذلك الصلوة الامع التسليم ويكثر الرمز  
 بالصلوة والترخي في الكتابة بل يكتب ذلك بكامله وعليه  
 مقابله كتابه باصل شيخه وان كان ارجان ويكفي مقابلة ثقة  
 ولو يفرع قول باصل الشيخ فان لم يقابل به وكان النافذ صحيح  
 النقل قليل السقط ونقل من الاصل فقد جوز الرواية منه للاستا  
 ابو اسحق والخطيب وغيرها واذا خرج الساقط وهو الحق  
 بفتح اللام والمحا فليخط من موضع سقوطه في السطر خطا  
 صاعدا قليلا معطوفا بين السطرين عطفه يسيرة الى جهة الحق  
 ثم يكتب الحق قبالة العطفه في الحاشية وجهه اليمين ان استغنى  
 اولى الا ان يسقط في آخر السطر وليكتبه صاعدا الى اعلى الورقة  
 ثم ان زاد الحق على سطر ابتداء سطر من جهة طرف الورقة  
 ان كان في غير الورقة بحيث ينتهي سطره الى اسطر الكتاب  
 وان كان في الشمال ابتداء الاسطر من جهة اسطر الكتاب  
 ثم يكتب في انتهاء الحق صح ولا بأس بكتابة الفوايد المهمة على

وحافظ

ع  
 يكره الرمز بالصلوة  
 والترخي في  
 الكتابة



حواشي كتاب يملكه لاين السطر **الثاني** التصحيح والترخيص والتصديق  
من شان المتقين والتصحيح كتابه صح فيما عرضه الشك  
والخلاف ليدل على صحته روايه ومعنى والضبيب وقدسي  
التمريض ان يدخل خطا وله كراس الضاد على ثابت نقلا فاسد  
لفظا او معنى او على ضعيف او ناقص ومن الناقص موضع  
الارسال او الانقطاع وربما اقتصر بعضهم على الصاد المجردة  
في علامته التصحيح فاشبهت الصبيه واذا وقع في الكتاب  
خطا وحققه كتب عليه كذا صغيرة وكتب في الحاشية صوا  
كذا ان تحققة وان وقع فيه ما ليس منه نبي بالضرب او الحك  
واذا ضربت خط فوه خطا بينا مختلط به وتركه ممكن  
القرء فان كان الضرب على مكرر فقل على الثاني وقيل يبقى  
احسنهما واينهما صورة فصل القاضى فقال ان كان  
المكرر ان في اول السطر ضرب على الثاني وان كان في آخره  
ضرب على اولهما صيانته لا وائل وائل السطور واواخرها فان  
كان احدهما في اول سطر والاخر في آخره ضرب على ما في آخره  
لان اول السطر اولي بالمراعاة واما الحك والكشط فكلهما  
اهل العلم للتمه **الثالث** غلب على كتيبه الحديث الاقتصار  
على الرمر في حديثنا واخبرنا وشاع بحيث لا يخفى فيكتبون من  
حديثنا او ناودنا ومن اخبرنا ابا او ابا او ناودنا واذا كانا  
للحديث اسنادا ان الكركسوا عند الانتقال من من اسنادا  
الى اسناد مسمى جامدة مهملة قال ابن الصلاح ولم

ع  
الاقتصار  
على الرمر

ياش

ياش عن احد من يعتمد بيا لا مرها غيراني وجدت بخط جماعة  
من الحفاظ في مكانها بدلا عنها صح صريحة وهذا يشعركونها  
رمر الى صح وحسن اثباته ليليتوهم ان حديث هذا الاسناد  
سقط وليلا يركب الاسناد الثاني على الاسناد الاول فيجعلها  
اسنادا واحدا وعن بعض الاصبهانيتين انها من التحول من اسناد  
الى اسناد وقيل هي من جليل وتحول بين الاسناد وليست من  
الحديث فلا يلفظ بشي عند الانتهاء اليها في القراءة وقال بعض  
المناحرين اشار الى قولنا الحديث وحكى عن جميع اهل المغرب  
انهم يقولون اذا وصلوا في القراءة للحديث وقال بعض بغداديين  
من العلماء يقول اذا انتهى في القراءة حاضرون وبم هذا هو  
المختار الاحوط الاعدل والله اعلم **الرابع** قال الخطيب ينبغي  
للمطالب بعد السمله اسمع الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكتبه  
ولسبه ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه ويكتب فوق سطر  
التسميه اسما من سمع معه وتاريخ السماع وان احب كتب  
ذلك في حاشيه اول ومرقم الكتاب كذا فعله الشيخ ولا بأس  
بكتبه اخر الكتاب وحيث لا يخفى منه وسعى ان يكون التسميع  
لخط شخص موثوق به معروف بالخط ولا بأس عند ذلك في  
ان لا يكتب المسمع خطه بالتصحيح ولا بأس على صاحب الكتاب  
اذا كان موثوقا به ان يقتصر على اثبات سماعه لخط نفسه  
فقد فعله الثقات وعلى كاتب السماع التحري في ذلك وبيا  
السامع والمسمع والمسمع بلفظين واضح وعليه تجنب



القاهل فمن ثبت اسمه والحذر من استغلال بعض السامعين  
 لغرض فاسد واذا لم يحضر ثبت السماع مجلسا فله ان يعتمد  
 في حضورهم خيرا لشيخ او خبر ثقة حضر ومن ائبت سماع غيره  
 في كتابه فحسبه كتمان او منعه نسخة او نقل سماعه واذا اعان  
 اياه فلا يبطي به وان منعه الكتاب فان كان سماع المستعير قد  
 اثبت في كتابه بخطه لزمه عارته اياه والا فلا يلزمه لان  
 خطه يدل على رضاه روى الخطيب عن قاض خوكم اليه في  
 ذلك قال للمدعي عليه ان كان سماعه في كتابك خطك لزمك  
 ان تغيره وان كان يغير خطك فانت اعلم هكذا قاله الايمة  
 الاجلة حفص بن غياث القاضي الحنفي واسماعيل القاضي  
 المالكي وابو عبد الله الزيري الشافعي ولا ينبغي لاحد ان  
 يكتب السماع في كتاب لم يصح تصحيحا مرضيا كيلا يعير  
 بصحته الا ان يبين كون النسخة غير مقابلة واذا قابل كتابه  
 اعلم على مواضع وقوفه وان كان في السماع كتب بلغ في المجلس  
 الاول والثاني الى اخرها **ويجوز الخاتمة** بختام خاتم الانبياء  
 وسيد المرسلين وهو قوله حمل هذا العلم من كل خلف عدولة  
 ينفون عنه تحريف الغالين وإسحال المبطلين وتاويل الجاهلين  
 رواد محيي السنة رحمه الله في المصباح من الحديث كانت في  
 التنزيل وليكن منكم امة يدعون الى الخير جرد من الخلف  
 الصالح العدول السعاب الثقات وهم هم تفيما الامرهم  
 وتعظيم الشانهم وينفون استيناف فكانه قيل لم خص هؤلاء

روى الخطيب عن قاض خوكم اليه  
 في ذلك قال للمدعي عليه  
 ان كان سماعه في كتابك خطك  
 لزمك ان تغيره

بهذه المنقبة العلية فاجيب لانهم لم يحون مشاريع الشريعة  
 ومتوز الروايات من تعريف الغالين والاسانيد من الانتها  
 والقلب وتولي الكاذبين والمتشابه من تاويل الزايغين  
 بنقل النصوص المحكمة لرد

المتشابه اليها وفي ذلك

فلسنا في المتناقضون ذلك

فضل الله نوتيه من يشاء

والله دوا الفضل العظيم

فارع من حمزة سادس

عشر من سنة ابن وعلما

عبد العبد العبد احمد

الحاج ممام الدر رحم الله

من فراء وبرحم عليه

رحمنا بالخير

امين





حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

اللهم صل على محمد وعلى آله وبنيت في طاعتك بيني واحكم في عبادتك  
ووفقتني من الاعمال لما تغسل به دنس الخطايا عني وتوفني على ملكك  
ومله نبيك محمد صلى الله عليه وسلم اذا توفيتني اللهم اني اتوب اليك  
في مقام هذا من كبار ذنوبي وصغائرها وبواطن سيأتي وظواهرها وسرا  
زكاي وغوايرها وسوابق خطيائي وحوادثها توبة من لا يحدت نفسه  
ولا يضره ان يعود الى خطيئة وقد قلت يا الهى في محكم كتابك انك تقبل التوبة  
عن عبادك وتعفو عن السيئات وتحب التوابين فاقل توبي لما وعدت وا  
عن سيأتي كما صحت واوحى لي محبتك كما شرطت ولك يا رب شرط الا اعود  
مكر وهك وضمانى الا ارجع في مذمومك وعهدى ان اهرج مع معاصيك اللهم  
انك اعلم بما علمت فاغفر لي ما علمت واصرفني بقدرتك الى ما احببت اللهم اني  
اعتذر اليك من جهلي واسترهبك سوء فعلي فاضمني الى كف رحمتك تطولا واسر  
بستر عافيتك تفضلا وافرسلني مهدا كراحتك واوردني في مشارع رحمتك احللة  
لجرحه جنتك ولا تسمني بالرد عنك ولا تجزني بالخسبة منك ولا تعارضني بما  
احترحت ولا تشاقني بما اكتسبت واخصص اللهم والدي بالكرامة لديك والظفر  
منك اللهم اشكر لهما تربيتي وابنتهما على تكرمتي واحفظ لهما ما حفظاه مني في  
صغري اللهم وما مسهما مني من اذى او خلص اليهما عني من مكروه او ضاع في  
لها من حق فاجعله حطة لذنوبهما وعلوان في درجاتهما وزيادة في حسناتهما يا مبد  
السيئات باضعافها من الحسنات اللهم وما تعد يا فيه على من قول او اسرا في  
فيه من فعل او ضيعاء لي من حق فقد وهبته لهما وجدت به عليهما ورغبت اليك

في وضع

في وضع تبعته عنهما فيما اوجب حق علي واقدم احسانا الي واعظم شدة لدي  
من ان اقا صما بعدله او اجازهما على مثل فضل على محمد وآله واعني يا خير من استعني  
به ووفقتني يا اهدى من رغب اليه ولا تجعلني في اهل العقوق والآباء والامهات  
يرون محرمي كل نفس عاكبت وهم لا يظلمون وصل على محمد وآله واخصص ابوي  
يا فضل ما خصصت به آباء عبادك المؤمنين وامهاتهم ولا تنسني ذكرها في ادبار  
صلواتي وفي ان من انزل الليل او ساعة من ساعات النهار واغفر لي بدعاري لهما  
واغفر لهما ببرهما بي مغفرة حقا وارض عنهما بشفا عني لهما رضى عزما وبلغهما بالكرامة  
مواطن السلامة اللهم وان سبقت مغفرتك لهما فشفعهما في وان سبقت مغفرتك

لي فشفعني فيهما حتى اجتمع برفقتك

في دار كرامتك وتحمل مغفرتك حر

انك ذو الفضل العظيم

والمن القديم